

الفصل الثاني

التنافس الاقتصادي الفرنسي (الأوروبي
(الأمريكي في المغرب العربي

يشكل المجال الاقتصادي أكثر المجالات تجسيدا لفرضية التنافس الفرنسي (الأوروبي) - الأمريكي في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة ، باعتبار منطقة المغرب العربي سوقا ومردا اقتصاديا هاما ومجاور لأوروبا وفرنسا تحديدا ، فإن دخول الولايات المتحدة الأمريكية معترك المنافسة الاقتصادية مع أوروبا في مجالها الحيوي - المغرب العربي - منذ منتصف التسعينات الذي تزامن مع تصاعد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة على ضوء الاكتشافات النفطية الجديدة في الجزائر ونمو استثمار الشركات الأمريكية في حقول الطاقة بالجزائر منذ 1994 . أفرز مؤشرات تصادم وتنافس بين الفرنسيين والأوروبيين من جهة والأمريكيين من جهة أخرى على سوق استثمارية واستهلاكية كبيرة في منطقة المغرب العربي ، وفي ظل هذه المعطيات التنافسية في المنطقة ، يسعى الطرفان الفرنسي (الأوروبي) والأمريكي إلى إيجاد هامش تكامل وتوزيع المنافع الاقتصادية في منطقة المغرب العربي من خلال السعي إلى ضمان الاستقرار الاقتصادي وإيجاد سوق استهلاكية واستثمارية مغاربية تضمن مصالح الأمريكيين والأوروبيين على حد سواء.

وتتجسد هذه المعادلة في ثلاثة محاور رئيسة ، ويتعلق الأمر بدراسة مقارنة لمبادرات الشراكة الأوروبية - مسار برشلونة - والأمريكية - مبادرات ايزنستات والشراكة في الشرق الأوسط - إزاء منطقة المغرب العربي (المبحث الأول) ، والتحليل الكمي المقارن للمبادلات التجارية الفرنسية والأمريكية مع دول منطقة المغرب العربي (المبحث الثاني) ، وأخيرا إسقاط واقع التنكامل والتنافس الإقتصادي بين (أوروبا) والولايات المتحدة على سوق الإستثمار النفطي والطاقوي في المغرب العربي وتحديد في الجزائر وليبيا ، (المبحث الثالث).

المبحث الأول

الشراكة الاقتصادية الأوروبية والأمريكية في المغرب العربي (دراسة مقارنة)

يتناول هذا المبحث عرضا مقارنا لمبادرتي الشراكة الأوروبية - مسار برشلونة - والأمريكية مبادرة ايزنستات وبعدها مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط mepi - من خلال تحديد مجالات التكامل والتصادم بينهما في منطقة المغرب العربي.

المطلب الأول

الشراكة الاورو-متوسطية مع دول المغرب العربي (مسار برشلونة)

1_فرنسا والسياسة الاورو - متوسطية

تشكل إستراتيجية الشراكة الاورو - متوسطية احد المحاور الرئيسية للسياسة الفرنسية في المغرب العربي بعد مرحلة الحرب الباردة وبداية التسعينات تحديدا .وقد كشف عن هذا التوجه الرئيس الفرنسي الاشتراكي فرانسوا ميتران منذ جانفي 1983 بمناسبة زيارة رسمية له إلى المغرب - حيث اقترح لأول مرة عقد ندوة لقادة دول الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط وهي المبادرة التي لم تلق تجاوبا في تلك المرحلة بسبب الحذر الذي أبدته الجزائر إزاءها⁽¹⁾ .

ورغم محاذيرها السياسية في تلك المرحلة أخذت هذه المبادرة شكلا آخر من الاتصال والتشاور بين دول ضفتي المتوسط بتنظيم ندوتين متوسطيتين كانتا بمثابة علبة أفكار الأولى في مرسيليا⁽²⁾ 1988 والثانية في طنجة 1989 بمشاركة متقنين صناعيين وصناع قرار ودبلوماسيين من دول اتحاد المغرب العربي الخمس من جهة وأربع دول من جنوب أوروبا (فرنسا اسبانيا ايطاليا والبرتغال) من جهة أخرى*

وفي مرحلة متقدمة جمع لقاء تشاوري بين موظفين سامين ثم على مستوى الوزارة أكتوبر 1990 في إطار ماعرف آنذاك ب 4+5 فرنسا ايطاليا اسبانيا والبرتغال - الجزائر المغرب تونس ليبيا

⁽¹⁾ Paul balta, *méditerranée défis et enjeux*,(paris : l'harmattan 2000),p.133.

⁽²⁾ إيزابيل شيفر، مشروع الشراكة الاورو متوسطية التعاون الاقتصادي الجوانب أكثر تقدما 2009/11/26

<http://www.dw-world.de>

* الندوة المتوسطية الأولى (25 - 26 جانفي 1988 بمرسيليا) تحت محور " واقع وفاق العلاقات بين الدول الأوروبية لغرب المتوسط ودول المغرب العربي المشتركة مع السوق الأوروبية المشتركة " ، الندوة المتوسطية الثانية (23 - 27 ماي 1989 بطنجة) تحت عنوان " غرب المتوسط ، أوروبا الجنوبية والمغرب العربي .

وموريتانيا حيث التزمت هذه الدول الاورو -مغربية بالمساهمة في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للسلم والتعاون .

ومع تحول المجموعة إلى إطار 5+5 بعد انضمام مالطا عام (1) 1991 تم اقتراح عقد قمة لهذه المجموعة الاورو -متوسطية في بداية 1992 إلا أن هذا المسار توقف لتعطل بعد فرض الحصار على ليبيا (قضية لوكيربي) في بداية التسعينات(2).

وعمد الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران منذ بداية التسعينات وبعده الرئيس جاك شيراك منذ 1990 إلى انتهاج سياسة متوسطة جديدة تعتمد على إطار التعاون متعدد الأطراف كبديل لإطار العلاقات الثنائية التي سجلت من خلالها الدبلوماسية الفرنسية عدة إخفاقات لأسباب متعددة كما حدث مع الأزمة الجزائرية وقبلها الأزمة اللبنانية وقد توجهت فرنسا خلال هذه الفترة إلى الرهان على فضاء علائقي موسع يسمح لها بتجاوز صعوبات وحساسيات علاقاتها الثنائية مع بعض دول الجنوب بالعمل على تحقيق نفس الأهداف الوطنية في إطار من العلاقات متعددة الأطراف انطلاقاً من الفضاء الأوروبي المشترك بكل ما يحمله من دعم للمركز التفاوضي الفرنسي اقتصادياً وسياسياً أمام دول جنوب المتوسط ومنطقة المغرب العربي تحديداً(3).

ومن هذا المنطق يمكن تحديد بعض عناصر خلفيات الرهان الفرنسي على الإطارين الأوروبي والمتوسطي في إدارة علاقاتها مع دول المغرب العربي .

-تراجع سياسة التعاون الفرنسية بسبب ضعف الإمكانيات الاقتصادية وبالتالي ضرورة اللجوء إلى الإطار الأوروبي والمتوسطي متعدد الأطراف لاستدراك هذا النقص مع الاحتفاظ بنفس الأهداف الإستراتيجية .

-الأكراهات الإستراتيجية التنافسية التي فرضتها مخلفات حرب الخليج 1990 -1991 والتي كرسست الهيمنة الأمريكية والتبعية الأوروبية لها في نفس الوقت مما فرض على فرنسا اللجوء إلى الإطار الإقليمي لمواجهة الزحف الاستراتيجي الأمريكي من الخليج والشرق الأوسط إلى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والمغرب العربي* .

-المخاطر والتهديدات الإستراتيجية الأمنية - البشرية للأزمة الجزائرية التي كانت فرنسا تنتظر إليها من منظار التهديد التي قد يشكله صعود الإسلاميين إلى السلطة على امن دول جنوب أوروبا عامة وفرنسا خاصة بالإضافة إلى ما قد تشكله الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في منطقة

(1) Paul balta, op cit., p.134.

(2) فتحي معتوق أمحمد "المتغيرات السياسية الإقليمية و الدولية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية 1990- 2003" ، (ليبيا : مجلس الثقافة العام ، 2003)، ص. 55.

(3) Hayet chergui , *la politique méditerranéenne de la France : enter diplomatie collective et leadership* ,op.,cit,pp 101-103

*أنظر خطاب الرئيس الفرنسي جاك شيراك أمام قمة حوار "5+ 5" التي عقدت بتونس 05 ديسمبر 2003.

المغرب العربي على استقرار دول الشمال عبر جسر الهجرة⁽⁴⁾ والتدفق البشري من الجنوب إلى الشمال.

2- مسار برشلونة واتفاقيات الشراكة مع دول المغرب العربي :

تعود مرجعية الشراكة الاورو-متوسطية إلى مسار برشلونة التي انطلق رسميا في الندوة الاورو - متوسطية التي عقدت ببرشلونة 26-27 نوفمبر 1995 حيث اجتمع لأول مرة بمبادرة من الاتحاد الأوروبي وزراء خارجية 15 دولة من المجموعة الأوروبية و 12 دولة من جنوب وشرق المتوسط توج ب إعلان برشلونة الذي شدد على تحقيق هدف إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار وتطوير المبادلات الثقافية والإنسانية بين الشعوب في هذه المنطقة الجغرافية من المتوسط⁽¹⁾. ويؤكد تصريح برشلونة على ضرورة إقامة شراكة تفتح المجال أمام تعاون شامل وتضامني في إطار متعدد الأطراف متكامل مع مجال التعاون الثنائي الذي ظل يشكل الإطار الرئيسي في غياب تنظيم إقليمي دائم ومستقر .

وتترجم الشراكة الاورو متوسطية على المستوى الثنائي بتوقيع اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل شريك متوسطي وقد كانت تونس أول بلد من دول المغرب العربي يوقع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جويلية⁽²⁾ 1995 ليدخل الاتفاق حيز التنفيذ في 01 مارس 1998 متبوعة بالمغرب الذي وقع على الاتفاق في فيفري 1996 حيث دخل حيز التنفيذ في 01 مارس 2000⁽³⁾ وكانت الجزائر آخر بلد من الدول المغاربية الثلاث يلتحق باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي - التوقيع الرسمي كان في 22 افريل 2002⁽⁴⁾ بعد أربع سنوات من المفاوضات العسيرة ويتضمن تصريح برشلونة ثلاثة محاور أساسية هي :

1- الشراكة السياسية والأمنية : وضع مجال مشترك للسلم والاستقرار ويؤكد هذا الإطار على احترام المبادئ الأساسية في مجال حقوق الإنسان الديمقراطية التسامح الديني والثقافي.

⁽⁴⁾ Remy leveau , *la France l'Europe et la méditerranée : un espace a construire*.op.cit.,56.

⁽¹⁾ Union européenne – Maghreb :25 ans de coopération 1976-2001 , commission européenne. 2001. <http://europa.eu-maghreb-25ans.pdf>

⁽²⁾ عبد الفتاح الرشدان ، " العرب و الجماعة الأوروبية في عالم متغير"، دراسات إستراتيجية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ع.12 (جوان 1998)، ص. 66.

⁽³⁾ بشارة خضرا أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008 ، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ع. 372 (فيفري 2010)، ص. 38 .

⁽⁴⁾ نوري منير" اثر الشراكة الاوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " أعمال الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية يومي 17- 18 افريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف . ص ص 1-2 .

ويعكس هذا المحور التوجه الاستراتيجي الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمغرب العربي تحديدا في إطار من التعاون والتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية التي عززت تواجدها في المنطقة المتوسطية بعد حرب الخليج 1990-1991 وسيطر على الخطوة الأوروبية في هذا المجال عامل الهاجس الأمني ومخاطر زعزعة الاستقرار في المجال المتوسطي من عدة مستويات : الضغط الجغرافي الهجرة غير شرعية تصاعد موجة التطرف الديني بروز المجموعات الإسلامية ذات التعبيرات المسلحة الجريمة المنظمة تجارة المخدرات والتلوث البيئي...⁽¹⁾

2-الشراكة في المجالات الاجتماعية الثقافية والإنسانية : تطوير الموارد البشرية تشجيع المفاهيم بين الثقافات والمبادلات بين المجتمعات المدنية.⁽²⁾

3- الشراكة الاقتصادية والمالية : إقامة منطقة للرفاهية المشتركة وهو محور الدراسة في هذا المبحث والذي يراهن محوريا على مشروع إنشاء منطقة للتبادل الحر اورو متوسطية في 2010 تضم حوالي أربعين 40 بلدا وثمانمائة 800 مليون مستهلك .

ويتطلب تنفيذ هذا المشروع الذي يبقى مرتبطا باتفاقيات الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط وضع أسس لتعاون متعدد المجالات بين شمال وجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط لاسيما فيما يتعلق بالاستثمار التعاون الإقليمي دعم المؤسسات حماية البيئة وتسيير الموارد الطاقوية الزراعية والصيدلية .

وقد حددت وثيقة مسار برشلونة⁽³⁾ عدة أهداف يراهن على تحقيقها في المدى البعيد ويمكن حصرها في النقاط التالية :

-الإسراع في وتيرة التنمية الاجتماعية -الاقتصادية الدائمة
-تحسين الظروف المعيشية للسكان رفع مستوى بتشغيل وتقليص فوارق التنمية في المنطقة الاورو متوسطية .

-تطوير التعاون والتكامل الإقليمي.
ولبلوغ هذه الأهداف توطد وثيقة برشلونة على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تركز على الأسس التالية : - إقامة منطقة للتبادل الحر بصفة تدريجية في 2010.
-إقامة تعاون وتشاور في المجال الاقتصادي .

⁽¹⁾ Fath Allah oulalou , *après Barcelone ... le Maghreb est nécessaire* .(paris: L'harmattan.1996),p.16.

⁽²⁾ منيرة بلعيد" الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة" الملتقى

الدولي *الجزائر و الأمن في المتوسط* واقع وآفاق 29 و 30 افريل 2008 جامعة منتوري قسنطينة ص 110.

⁽³⁾ سمير أمين و آخرون العلاقات الأوروبية (القاهرة مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار أمين للنشر والتوزيع ،

ط 1 (2002) ص18.

رفع مستوى الدعم المالي بصفة جوهرية من جانب الاتحاد الأوروبي لشركائه المتوسطيين⁽⁴⁾
منطقة التبادل الحر : يعتمد مشروع إقامة منطقة للتبادل الحر الذي يشكل الهدف المحوري
والاستراتيجي للشراكة الأوروبية المتوسطية
على توقيع اتفاقيات أورو متوسطية جديدة
واتفاقيات للتبادل الحر

بين شركاء الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾، وقد حدد مسار برشلونة سنة 2010 كهدف للبناء التدريجي لهذه
المنطقة التي ينتظر منها أن تعطي أهم المبادلات في إطار احترام الالتزامات التي يفرضها منطقة
التجارة العالمية omc(منظمة الغات GATT سابقا على أعضائها .ويتطلب مشروع إقامة منطقة التبادل
الحر في آجال 2010 التزام الشركاء الأورو متوسطيين المعنيين بالخطوات التالية :
الرفع التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية على مبادلات المواد المصنعة وذلك وفق
رزمة تفاوضية بين الشركاء في إطار متعدد الأطراف وكذا وفق احترام إطار المفاوضات مع منظمة
التجارة العالمية⁽²⁾ .

التحرير التدريجي لتجارة المنتجات الزراعية من خلال احترام الإطار التفضيلي والمتبادل لتتنقل
السلع بين الدول المعنية و التحرير التدريجي للمبادلات في مجال الخدمات طبقا لنصوص والتزامات
الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات و انتهاء إجراءات مناسبة في مجال قواعد الأصلية والشهادة وحماية
حقوق الملكية الثقافية والصناعية والمنافسة و مواصلة وتطوير السياسات القائمة على مبادئ اقتصاد
السوق وتكامل اقتصاديات المنطقة مع مراعات حاجيات ومستوى تنمية دول المنطقة⁽³⁾ .
إعطاء الأولوية في مسار الإصلاحات الاقتصادية لتطوير القطاع الخاص ورفع مستوى القطاع
المنتج ووضع إطار تشريعي وتنظيمي مناسب لمتطلبات اقتصاد السوق . العمل على تخفيف من حدة
الانعكاسات السلبية الاجتماعية لمسار الإصلاحات الاقتصادية بتشجيع برامج دعم لفائدة الفئات المعوزة
تطوير وترقية ميكانيزمات نقل التكنولوجيا بين دول المنطقة الأورو متوسطية .

(4) Paul balta, op cit., p .167-168.

(1) محمد صالح المسفر ، " المتوسطية و علاقات التعاون بين ضفتي المتوسط " ، العلاقات العربية الأوروبية حاضرها
وستقبلها_ (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي 1997 ط.1 ، CEEA) ، ص ص 126-127.

(2) مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 98.

(4) المكان نفسه .

(5) محمد صالح المسفر مرجع سابق ص 128.

وتهدف الاتفاقيات الجديدة المقترحة من الاتحاد الأوروبي على الدول المغاربية الثلاث تونس المغرب والجزائر إلى إنشاء منطقة مشتركة للتبادل الحر خاصة بالمنتجات المصنعة بحيث تشكل هذه المنطقة جزءا من سوق موسعة تضم دول الاتحاد الأوروبي أوروبا الوسطى والشرقية وكل دول حوض البحر المتوسط .

ويراهن الأوروبيين في تطوير منطقة التبادل الحر الاورو متوسطية على أهداف إستراتيجية ترمي إلى إقرار السلم والاستقرار في المنطقة بالشكل الذي يخفف من مخاطر الاضطرابات الأمنية وتدفق الهجرة⁽⁴⁾ من الجنوب إلى الشمال مما يستوجب دعم شروط التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي لدول المنطقة⁽⁵⁾

التعاون المالي: يعتمد رهان إقامة منطقة التبادل الحر منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط في 2010 على سياسة مضاعفة المساعدات المالية لتشجيع تنمية ذاتية مستدامة وتجديد الفاعلين الاقتصاديين المحليين⁽¹⁾

وقد خصص المجلس الأوروبي مساعدة مالية في إطار أربع بروتوكولات مالية لدول المغرب العربي المغرب تونس والجزائر - خلال فترة 1976 1996 قدر مجموعها ب 2.782 مليار اورو حيث تتوزع على أربع مراحل : البروتوكول الأول 1976-1981 بقيمة 339 ملايين اورو البروتوكول الثاني 1981-1986 بقيمة 489 ملايين اورو البروتوكول الثالث : 1986-1991 بقيمة 787 ملايين اورو وأخيرا البروتوكول الرابع 1991-1996 بقيمة 1.167 مليار اورو ويعتبر المغرب المستفيد الأول من مجموعة البروتوكولات الأربع بقيمة 1.091 مليار اورو متبوعا بالجزائر 949 مليون اورو ثم تونس 742 مليون اورو.⁽²⁾

وتعتبر إجراءات الدعم المالي التكميلي للشركة الاورو متوسطية المعروفة ب "ميديا Meda"⁽³⁾ احد الأدوات المالية الرئيسية لدعم الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتوسطية لغرض إقامة منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي في 2010.

وخصص هذا البرنامج - ميديا 1-لفترة 1996-1999 قيمة 3.435 مليار اورو لدول جنوب المتوسط عادت لمنطقة المغرب العربي منها حصة 1.252 مليار اورو حيث يتصدر المغرب هذه

⁽⁶⁾ Fath Allah oualalou,op.cit.,p.29.

⁽¹⁾ خوان برات أي كول، "آفاق المقاربة الجهوية في إطار الشراكة الاورومتوسطية، "قواسم دولية (جانفي 2008 المعهد الوطني للدراسات الشاملة) ، ص. 7.

⁽²⁾ Union Européens – Maghreb :25 ans de coopération 1976-2001.commission européenne. op.,cit.

⁽³⁾ خوان دو كاسترو " مسار برشلونة بين البدائل و التساؤلات "قواسم دولية (الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة جانفي 2009) ص.4.

المنطقة بحصة 660 ملايين أورو متبوعا بتونس 428 ملايين أورو وأخيرا الجزائر 164 ملايين أورو⁽⁴⁾ ويعتبر البنك الأوروبي للاستثمار BEI من المساهمين الرئيسيين في هذه المخصصات المالية من برنامج "ميديا" وقد أطلق برنامج "ميديا 2 Meda" للفترة 2000-2006 بمخصصات مالية تقدر بـ 12.75 مليار أورو منها 5.35 مليار كمساعدات و 4.7 مليار كقروض مخففة من بنك الاستثمار الأوروبي⁽⁵⁾.

3- دول المغرب العربي والشراكة الأورو متوسطية :

تونس ومساير برشلونة :

وهو أول بلد مغاربي يوقع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي 17 جويلية 1995 بحيث يعتبر إلى حد الآن البلد النموذج لإطار الشراكة الأورو مغاربية لما سجل من تقدم كبير في تطبيق برامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي شرع فيه منذ 1996 برفع تدريجي للحواجز الجمركية وإعادة تأهيل المؤسسات التونسية وقد اجتمع أول مجلس للشراكة في جويلية 1996* بإنشاء مجموعتي عمل مشتركة الشؤون الاجتماعية والتعاون الاقتصادي المالي .

وقد تحصلت تونس على مجموع 742 ملايين أورو موزعة على أربع بروتوكولات مالية خلال فترة 1976-1996 وكانت مقسمة على النحو التالي: 59 ملايين أورو 1976-1981. 139 ملايين أورو 1981-1986. 224 ملايين 1986-1991. و 284 ملايين 1991-1996⁽¹⁾. وقد طلبت تونس رفع حصتها من القروض باستغلال المخصصات المالية غير المستهلكة من طرف الدول الأخرى⁽²⁾

كما استفادت تونس خلال برامج ميديا 1 الممتد على فترة 1996-1999 من حصة 428 ملايين أورو فيما كانت حصتها خلال سنة 2004 ما يعادل 24 ملايين أورو ، وقد استطاعت تونس بفضل برامج ميديا للشراكة تحسين الوضع التاهيلي ل 600 مؤسسة مما سمح لها بالاستفادة من مخصصات

⁽⁴⁾ Union Européens – Maghreb :25 ans de coopération 1976-2001.commission européenne. op.,cit.

⁽⁵⁾ Nicole grimaud , le partenariat euro-mediterraneen.vu du Maghreb.*défense nationale* (paris:fev2001),pp.179-181.

*اتفاق الشراكة بين تونس والإتحاد الأوروبي دخل حيز التنفيذ في 01 مارس 1998 ، فيما انتهت مفاوضات الشراكة في جوان 1995.

⁽¹⁾ Union européenne – Maghreb. :25 ans de coopération 1976-2001 .commission européenne.op.cit.,

⁽²⁾ Nicole grimaud ,*le Maghreb entre l'Europe et les états unis*,op.cit.,p.25.

مالية مساعدات إضافية 100 مليون أورو عن حصتها الأصلية في برنامج ميديا 1 وهي تونس حاليا في المرحلة الثالثة من برنامج رفع الحواجز الجمركية .**

المغرب ومسار برشلونة :

يعتبر المغرب ثاني بلد مغاربي بعد تونس يوقع على اتفاق الشراكة الاورو متوسطية في 26 فيفري 1996 بعد أن بادر منذ 1984 بطلبات رمزية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (3) وقد أبدى منذ انطلاق مسار برشلونة رسميا في نوفمبر 1995 استعدادا كبيرا للاستفادة من إطار الشراكة الاورو متوسطية وقد كان البلد الثاني كذلك بعد تونس من ضمن الشركاء الاثني عشر للاتحاد الأوروبي الذي وقع يوم 7 مارس 1997 على معاهدة تمويل لتسهيلات للتعديل الهيكلي بهدف دعم جهود الاقتصاد المغربي في انفتاحه على السوق الحرة (1).

ويرمي هذا الدعم المالي الأوروبي 120 مليون دينار مقطوعة من برامج ميديا إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية وهي :

تطوير الموارد البشرية والحماية الاجتماعية. -تخفيض عجز الميزانية -إصلاح المنظومة الضريبية -إصلاح القطاع المالي -دعم مسار الخصوصية وسياسة تحرير الصرف (2).

ويشكل ملف الصيد نقطة الخلاف الرئيسية في المفاوضات الاورو مغربية حيث يسعى الاتحاد الأوروبي لتجديد الاتفاق حول الصيد الذي يربط الطرفين فيما أبدت الرباط معارضتها لتمديد هذا الاتفاق الذي بلغ نهاية صلاحيته في نهاية عام 1999 (3) حيث يطالب الطرف المغربي بتقليص نشاط الأساطيل الصيد الأوروبية في المياه المغربية .

وقد استفاد المغرب من أربع بروتوكولات مالية خلال فترة 1976-1996 بمجموع 1.091 مليار أورو موزعة على النحو التالي : 130 مليون أورو 1976-1981. 199 مليون أورو 1991-1986. 324 مليون أورو 1986-1991. وأخيرا 438 مليون أورو خلال فترة 1991-1996 كما استفاد

**حول علاقة تونس بمسار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، انظر الموقع الخاص على الانترنت.:

<http://www.ce.intl.tn>

(3) انتهت مفاوضات الشراكة بين المغرب و الإتحاد الأوروبي في نوفمبر 1995 فيما دخل الاتفاق حيز التنفيذ في مارس 2000.

حول علاقة المغرب بمسار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، انظر الموقع الخاص على الانترنت

<http://www.delmar.cec.eu>.

(1) *annuaire de l'Afrique de nord*,op.cit., p.388.

(2) Nicole grimaud , *le Maghreb entre l'Europe et les états unis*,op.cit.,p.26.

(3) *L'annuaire de l'Afrique du nord* ,op.cit.,p.388.

للإشارة سمحت لأيام " شراكة الدار البيضاء 1997. صناعات الصيد التي احتضنتها الدار البيضاء - 26 27 ماي 1997 بمبادرة من اللجنة الأوروبية ووزارة الصيد المغربية بفتح النقاش حول هذا الرهان لمرحلة مابعد 2000.

المغرب من حصة 660 مليون اورو لحساب برنامج ميذا 1 الممتد على فترة 1996-1999⁽⁴⁾ بلغت حصته من برنامج ميذا 2 156 مليون اورو خلال عام 2004.

الجزائر ومسار برشلونة :

شرعت الجزائر في مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ 1994 واستمرت بوتيرة متقطعة ومتعثرة إلى غاية مطلع الألفية الثالثة -بسبب آثار الأزمة التي مرت بها الجزائر طيلة عشرية كاملة منذ بداية التسعينات قبل أن تدخل في مرحلة حاسمة خلال السنوات الأربع الأخيرة حيث تم التوقيع رسميا على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 افريل 2002 بفلانسيا* .

ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري الذي ظل لفترة طويلة خاضعا للتسيير المركزي فان مسار الانتقال إلى اقتصاد السوق وكل ما يفرضه من متطلبات تشريعية وتنظيمية وهيكلية جديدة كما تنص عليه اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطة لا يزال لم يدخل مرحلته الحاسمة رغم الشوط الكبير الذي قطعه الحكومات الجزائرية المتعاقبة في مجال التشريع المشجع للاستثمار والقطاع الخاص⁽¹⁾.

ونظرا للمركز المحوري الذي تحتله الجزائر إلى جانب ليبيا في خريطة تموين أوروبا بالغاز والنفط كمورد إستراتيجية حيوية في ديناميكية التصنيع الأوروبية حيث تصدر الجزائر 95% من إنتاج الغاز و 52 بالمئة من النفط لدول أوروبا فان الجزائر التي تراهن على خصائصها الاقتصادية المعتبرة ظلت تطالب بإطار تفضيلي في المسار الشراكي الاورو مغاربي⁽²⁾ من خلال التركيز على النقاط التالية :

- اعتماد التخفيض التدريجي للحواجز الجمركية لحماية المنتج الوطني في المرحلة الانتقالية من الإصلاحات الاقتصادية ورفض منطق الغزو التجاري لمنطقة التبادل الحر التي تراهن عليها أوروبا لضمان تدفق منتوجاتها في سوق استهلاكية مغاربية تفوق 80 مليون نسمة .

- التأكيد على رفع القيود التمييزية المفروضة على رعايا دول المغرب العربي في مجال تنقل الأشخاص ومن ثم الدعوة إلى وضع إطار جديد للاتفاقيات في هذا المجال* .

⁽⁴⁾ Union européenne – Maghreb : "25 ans de coopération 1976-2001 commission européenne",op.cit.,

* صادق البرلمان الأوروبي على اتفاقية الشراكة مع الجزائر يوم 10 أوتبر 2002 (بأغلبية 450 صوت ، مقابل 10 لا و 20 امتناعا) ، فيما صادق البرلمان الجزائري (المجلس الشعبي الوطني) على هذا الاتفاق يوم 14 مارس 2005 ، العلم تمت المصادقة على هذا الاتفاق من طرف 14 دولة من الإتحاد الأوروبي - ماعدا هولندا .

⁽¹⁾ *La tribune*, (Algérie : 06 septembre 2001).

⁽²⁾ Nicole grimaud , *le partenariat euro-méditerranéen.vu du Maghreb*, op.cit.,p.181.

* هناك بند في اتفاق الشراكة الأورو- متوسطة يقضي بإجراءات مشددة لمراقبة الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى دول الإتحاد الأوروبي ، وقد فرض هذا البند بموجب لائحة للمجلس الأوروبي المصادق عليها في 22 جانفي 1996. (علما أن هذا البند لم يكن ساري المفعول خلال مفاوضات الشراكة الأوروبية مع كل من تونس والمغرب).

- رفض منطق مشروعية المساعدات المالية والاقتصادية الأوروبية بمبدأ حق النظر في مجال تقييم وضعية المسار الديمقراطي وحقوق الإنسان في الجزائر . وهو الاصطدام الذي تأكد أكثر خلال الأزمة الجزائرية في العشرية الأخيرة مما ساهم في إبطاء وتيرة مفاوضات الشراكة بين الطرفين وتعثرها في مناسبات عديدة .

- مطالبة الجزائر بتحويل ديونها مع دول الاتحاد الأوروبي إلى تمويل المؤسسات العمومية التي دخلت مسار الخصوصية وكذا دعم هيكل نظامها البنكي والمالي ووضع سوق للبورصة . ومع ذلك تحرص الجزائر حاليا على تدارك تأخرها في دخول مسار الانضمام إلى الشراكة الاورو متوسطة بعد أن سبقها إلى ذلك شريكها المغار بيان - تونس والمغرب منذ عدة سنوات من خلال الحرص على توفير كل شروط دفتر الأعباء لهذه الشراكة لاسيما في المجال الاقتصادي بالتعجيل بوضع منظومة تشريعية جديدة في مجالي الاستثمار والخصوصية ومن ثم تحقيق شروط توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة والانضمام إلى منطقة التجارة العالمية OMC كمسارين متكاملين للاندماج في منظومة السوق الدولية . وقد أبدت الجزائر إرادة سياسية في تجاوز مختلف العقبات السياسية الأمنية والاقتصادية من خلال رفع التمييز بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار الوطني وتخفيض الحقوق الجمركية بنسبة 5 بالمائة في إطار إجراءات قانون المالية التكميلي 2001⁽¹⁾.

وقد استفادت الجزائر في إطار الدعم المالي خلال البروتوكولات المالية الأربعة لفترة 1976-1996 من مجموع 949 ملايين اورو توزعت على النحو التالي : 114 مليون اورو . 151 مليون . 239 مليون اورو خلال الفترة البروتوكول الأخير من هذا البرنامج 1991-1996 كما عادت للجزائر حصة 164 مليون اورو في إطار برنامج ميديا 1⁽²⁾.

وبلغت المساعدات المالية للجزائر في إطار برنامج ميديا 2 حوالي 55 مليون اورو لحساب سنة 2004 فيما خصص الاتحاد الأوروبي طرفا بقيمة 106 مليون اورو للجزائر لحساب فترة 2005 - 2006 والخاص بالبرنامج الاستدلاي الوطني pin في إطار برنامج ميديا 2⁽³⁾.

ليبيا ومسار برشلونة

لم يسبق لليبيا أن وقعت أي اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي كما لم تتلق الدعوة للمشاركة في لقاء برشلونة نوفمبر 1995 بسبب العلاقات السياسية المتوترة بين ليبيا والمجموعة الغربية الولايات المتحدة الأمريكية - أوروبا التي عمدت إلى عزل ومحاصرة ليبيا منذ نهاية الثمانينات بتهمه دعم

(1) المادة 23 من قانون المالية التكميلي 2001 التي تخفض نسبة الجمركية من 45 % إلى 40% بالمائة.

(2) Union européenne maghreb : "25 ans de coopération 1976-2001 .commission européenne". op.cit.,

(3) *Le tribune_algerie*, (28.novembre,2004).

حول علاقة الجزائر بمسار الشراكة مع الإتحاد الأوربي ، أنظر الموقع الخاص:

الإرهاب الدولي وتدابير عملية لوكيربي وقد كان للضغط الأمريكي دور كبير في توجيه الخيارات السياسية إزاء ملف العلاقات الليبية - الغربية .*

ولكن وفي بداية 1996 تحت ضغط الاكراهات الاقتصادية التي تحدد الحجم الكبير لمصالح شركات النفط الأوروبية في ليبيا بادر الاتحاد الأوروبي بتغيير سياسته الليبية من خلال فتح أبواب الشراكة الاورو متوسطة أمام هذا البلد شريطة إثبات براءته من اتهامات دعم الإرهاب الدولي **.وفي الفاتح سبتمبر 1998 أبدت ليبيا استعدادها للتوقيع على إعلان برشلونة والتفاوض حول اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي .

وفي خطوة جديدة نحو الانفتاح بخصوص الملف الليبي دعت دورة المنتدى البرلماني الاورو متوسطي الذي جمع لأول مرة في بروكسل أكتوبر 1998 مندوبي برلمانات 27 دولة موقعة على تصريح برشلونة ممثلا ليبيا للمشاركة في هذا اللقاء بصفة ملاحظ كما هو الشأن بالنسبة لموريتانيا (1).

وتؤكد هذا المسار التفاوضي الأوروبي الجديد مع ليبيا من جديد في ندوة شتوتغارت افريل 1999 حيث دعيت ليبيا لمشاركة كاملة بصفة ملاحظ مؤقتا في انتظار الانضمام إلى مسار الشراكة الاورو متوسطة كعضو كامل الحقوق .

وكان تتويج هذه الخطوات الأوروبية إزاء ليبيا بزيارة القائد الليبي معمر القذافي إلى بروكسل يوم 27 افريل 2004 الأولى منذ 15 عاما بمثابة تحول في علاقات ليبيا مع الاتحاد الأوروبي الذي يتوقع أن يجد الإطار المناسب لضم ليبيا إلى الشراكة المتوسطية خلال اجتماع الذكرى العاشرة التقييمية لمسار برشلونة الذي عقد في نوفمبر 2005 ببرشلونة .

وتعتبر هذه الخطوة الأوروبية مؤشرا جديدا لرهانات السباق والتنافس الأوروبي - الأمريكي في منطقة المغرب العربي إذ بعد أن اضطر الاتحاد الاوروربي تحت ضغط السياسة الدولية الأمريكية غلق أبواب الشراكة الاورو متوسطة على ليبيا دفع الانتشار الاستراتيجي الأمريكي الجديد في منطقة البحر المتوسط والمغرب العربي تحديدا مبادرة ايزنستات و بعدها مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط الاتحاد الأوروبي إلى مراجعة إستراتيجية في اتجاه تأكيد استقلاليته على الرهانات الأمريكية وقد لعبت ايطاليا ألمانيا وفرنسا دورا كبيرا في إعادة إدماج ليبيا في مسار الشراكة الاورو متوسطة لاعتبارات اقتصادية وإستراتيجية ضاغطة يمكن حصرها في النقاط التالية :

* فرض عقوبات الحصار على دول ليبيا كان في 1992 بعد الاتهامات الغربية لها بالوقوف وراء عمليتي لوكا ربي و " دي سي 10 " .

** هذا الشرط الأوروبي كان مرتبطا بمدى تقدم إجراءات محاكمة المتهمين الليبيين في قضية لوكيربي .

(1) Nicole grimaud, *le Maghreb entre l'Europe et les états unis* op.cit.,p. 26.

-أهمية السوق الاستثمارية الليبية التي تقدر بحوالي 6 ملايين دولار سنويا خارج إطار التجهيزات العسكرية مما فتح المجال لمنافسة كبيرة بين الشركاء الغربيين .

- أهمية الموارد النفطية الليبية في الإستراتيجية البترولية الأوروبية لا سيما بالنسبة لإيطاليا وألمانيا.
- المنافسة الأمريكية في منطقة المغرب العربي ورهان شركات النفط الأمريكي على السوق الليبية رغم القيود السياسية التي فرضتها الإدارة الأمريكية قبل رفع الحصار على ليبيا ولكن مع آفاق ما بعد رفع الحظر على ليبيا يبقى الأوروبيون حريصون على استغلال سوابق التوتر الأمريكي الليبي للظفر بجزء الأكبر من هذه السوق قبل تطبيق العلاقات الأمريكية الليبية الذي يبقى وارد لذات الأسباب الاقتصادية والاستثمارية.

- المنافسة الخفية بين الدول الأوروبية على السوق الليبية لاسيما بين إيطاليا فرنسا ألمانيا وبريطانيا مما يفسر سباق هذه الدول نحو تطبيق السياسي مع بروز مؤشرات رفع الحظر الدولي على ليبيا ويؤكد هذا الاتجاه حرص فرنسا على استدراك تأخرها في السوق الليبية مقارنة بالاطالين 17 البريطانيين 7 والألمانيين 7 من خلال السعي إلى إيجاد صيغة مرضية للتطبيق السياسي والدبلوماسي مع ليبيا* .

- غياب ليبيا بمواردها النفطية الكبيرة وساحلها الممتد على طول البحر المتوسط بمسافة 1000من شانه أن يترك فراغا في الإطار الشراكي المتوسطي للاتحاد الأوروبي وثغرة كبيرة بين مجموعتي شرق وغرب حوض المتوسط : المغرب العربي ودول جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط .

- حرص الأوروبيين للتعامل المباشر والايجابي مع ليبيا بهدف تحييدها من أي خطر قد يتهدد دول جنوب أوروبا لاسيما فيما يتعلق بإمكانية دعم ليبيا لحركات قادرة على تهديد استقرار المنطقة وهي المخاوف التي تلاشت مع التحولات الأخيرة للسياسة الليبية⁽¹⁾.

موريتانيا ومسار برشلونة :

تحدد مرجعية العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وموريتانيا بإطار اتفاقيات لومي التي تعني دول إفريقيا الكرايبب والمحيط الهادي والمعروفة باتفاقيات acp التي تستفيد من امتيازاتها التفضيلية وكذا من مساعدات دورية خاصة وفقا لاحتياجات هذا البلد وذلك في شكل هبات أو قروض بشروط مخففة⁽²⁾.

* " لومند" 18 le monde أبريل 2000 وتجدر الإشارة هنا إلى أن قضية "دي سي 10-DC" تتعلق بعملية تفجير

طائرة ركاب الفرنسية في 19 سبتمبر 1989 (170 قتيل) والتي اتهمت فيها الدوائر الغربية ليبيا بتدبيرها.

⁽¹⁾ Nicole grimaud, *le partenariat euro-mediterraneen.vu du Maghreb*. op.cit., p .180.

⁽²⁾ Oulalou fathallah, op, cit., p.27.

وقد انتهجت موريتانيا إستراتيجية هجومية بالإعلان عن نيتها في المشاركة في مسار برشلونة كعضو كامل الحقوق وهو مالم يتحقق إلى حد الآن باعتبارها لا تزال تحظى بإطار خاص وهي تشارك حاليا ومنذ 1995 في الندوات الاورو متوسطة كعضو ملاحظ .

ويتزامن الخطاب المتوسطي الموريتاني في الوقت الذي تتساعل فيه اللجنة الأوروبية عن مستقبل معاهدة لومي acp التي انتهت صلاحيتها في نهاية فيفري 2000 وكذا نشر بروكسل الكتاب الأخضر حول العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول acp على مشارف القرن الواحد والعشرين والذي يقترح الاحتفاظ بإطار acp مع تحفيز الدول الأعضاء مثل موريتانيا لمزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية⁽³⁾.

ولم تخف السلطات الموريتانية تفضيلها للشراكة الاورو متوسطة على معاهدة لومي كما جاء في تصريح مجلس الوطني الموريتاني سيد احمد ولد بابا أكتوبر 1997: نختار مصلحة موريتانيا أي المشروع الاورو متوسطي باعتباره أكثر انسجام وأكثر طموح وأخيرا أكثر جاذبية وإغراء فأى مصلحة لأوروبا في بتر مجموعة مغاربية رغم أنها معطلة اليوم ولكنها تعد بمستقبل أفضل مع أفاق حل نزاع الصحراء الغربية⁽⁴⁾.

وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية بين اللجنة الأوروبية وموريتانيا تبقى القضايا المتعلقة بقطاع الصيد تتصدر مفاوضات الطرفين علما أن موريتانيا استفادت من التوقيع مع بروكسل بعد المغرب لمدة خمس سنوات تقضي بانفتاح اكبر للمياه الإقليمية الموريتانية باعتبارها من أكثر المياه غنى بالثروة السمكية في العالم على بواخر الصيد الأوروبية وفي المقابل منح الاتحاد الأوروبي لموريتانيا تعويضا ماليا سنويا ب 5.51 مليون أوقية مقابل 6.8 مليون في الاتفاق السابق⁽¹⁾.

وعلى ضوء هذه الاتفاقيات المبرمة مع موريتانيا تشترط اللجنة الأوروبية للحفاظ على هذه المستوى من الدعم الاقتصادي اتخد إجراءات أكثر تحريرية وليبرالية للنظام الاقتصادي وإحلال مزيد من الديمقراطية في النظام السياسي الموريتاني .

4-تجارة واستثمارات الاتحاد الأوروبي مع دول المغرب العربي :

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لدول المغرب العربي حيث تشير إحصائيات اوروستات euro stat للاتحاد الأوروبي لعام 2001 إن سلع الاتحاد غطت 54.0. 59.4. 70.7 من واردات تونس والجزائر والمغرب على التوالي فيما استورد 72.4 64.5. 79.8 من صادرات البلدان المغاربية الثلاثة على التوالي لتبلغ النسبة الإجمالية الواردات - الصادرات 74.4 من المبادلات التجارية لتونس 62.7 للجزائر و 61.2 للمغرب⁽²⁾.

⁽³⁾ *Annuaire de l'Afrique du nord*, op, cit., pp. 392-.393.

⁽⁴⁾ Ibid., p.393.

⁽¹⁾ Ibid., p.394.

⁽²⁾ Eurostrat , relations de l'u e avec les 12 pays partenaires méditerranées juillet 2003 p l

حصة الاتحاد الأوروبي من التجارة الخارجية

لدول المغرب العربي لعام 2001

المجموع (واردات + صادرات)	الصادرات	الواردات	البلد
%74.4	%79.8	%70.7	تونس
%62.7	%64.5	%59.4	الجزائر
%61.2	%72.4	%54.0	المغرب

الجدول رقم 1

المصدر :

les 12 pays partenaires ue avec'EUROSTAT .relation de l méditerranéens juillet 2003.p.l

تجارة الإتحاد الأوروبي مع دول المغرب العربي (مليار أورو) فترة (1995-2002)

واردات الإتحاد الأوروبي من دول المغرب العربي			نسبة النمو %	نسبة النمو %	واردات الإتحاد الأوروبي من دول المغرب العربي			نسبة النمو %	نسبة النمو %	واردات الإتحاد الأوروبي من دول المغرب العربي			
2002	2001	1995	-2002 2001	95-2002	2002	2001	1995	2001/2002	95/2002	2002	2001	1995	الفترة
6.3-	8.5-	0.1-	8	71	8.1	7.5	4.7	-10	%196	14.4	16.0	4.5	الجزائر
1.4	1.2-	0.7	3	62	7.7	7.5	4.7	1	56%	6.3	6.2	4.0	المغرب
1.5	1.8-	0.8	-5	82	7.6	8.0	4.2	-2	80%	6.0	6.2	3.4	تونس
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	26.7	28.2	12.2	المجموع

الجدول رقم 2

المصدر:

EUROSTAT .relation de l'ue avec les 12 pays partenaires méditerranéens
juillet 2003.p2.

<http://europa.eu.int/Ccomm/eurostat/public/datashop>

وقد سجلت الواردات الأوروبية من دول المغرب العربي ارتفاعا مستمرا منذ 1995 حيث ارتفعت بالنسبة للجزائر من 4.8 مليار اورو 1995 إلى 16.6 مليار عام 2001 وبالنسبة للمغرب من 4.0 مليار اورو وتونس من 3.4 مليار اورو خلال نفس الفترة كما ارتفعت الصادرات الأوروبية إلى دول المغرب العربي خلال فترة 1995 - 2002 من 4.7 مليار اورو إلى 8.1 مليار اورو بالنسبة للجزائر ومن 4.7 مليار اورو إلى 7.7 مليار بالنسبة للمغرب ومن 4.2 مليار اورو إلى 7.6 مليار اورو بالنسبة لتونس (1)

المطلب الثاني

مبادرات الشراكة الاقتصادية الأمريكية في منطقة المغرب العربي (مبادرتا ايزنستات و MEPI والشراكة شرق أوسطية)

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف التسعينيات إلى تجسيد اهتمامها الاقتصادي بمنطقة المغرب العربي من خلال إطلاق عدة مبادرات شراكة إقليمية في خدمة إستراتيجية الأمريكية الشاملة على الصعيدين الإقليمي والدولي في ظل بروز مؤشرات التنافس مع الأوروبيين في هذه المنطقة بعد إطلاق مسار برشلونة منذ نوفمبر 1995.

1-مبادرة ايزنستات -

تعتبر مبادرة ايزنستات احد اطر الشراكة الاقتصادية الهامة التي برزت في سياق إعادة انتشار الإستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد مرحلة الحرب الباردة ومنذ منتصف التسعينيات تحديدا حيث حسدت على المستوى الاقتصادي عودة الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة منذ منتصف التسعينيات .

(1) *Eurostrat*, relations de l'u e avec les 12 pays partenaires méditerranéens,juillet 2003,p.1.
<http://europa.eu.int/comm/eurostat/public/datashop>

وقد شكلت هذه المبادرة التي أعلن عنها رسميا نائب كاتب الدولة الأمريكية المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية في نهاية التسعينيات ستيوارت ايزنستات يوم 16 جوان 1998 بتونس⁽¹⁾ - الإطار الاقتصادي للرهنات الأمريكية في منطقة المغرب العربي بكل أبعادها الإستراتيجية الأمنية والسياسية المتكاملة محاولة لتحويل دول المغرب العربي المرتبطة باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى منطقة اقتصادية واحدة من أجل إقامة منطقة تبادل حر و إلغاء الحواجز الجمركية على السلع المغاربية المتجهة نحو الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾ والتي هي ضئيلة جدا كذلك تأتي ته المبادرة استجابة لمتطلبات بسط نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في مجال متوسطي موسع يمتد إطاره الجيو - استراتيجي من المغرب العربي غربا إلى آسيا الوسطى شرقا مروراً بتركيا الشرق الأوسط ومنطقة الخليج .

وقد أكد ستيوارت ايزنستات هذا التوجه الاستراتيجي الجديد للسياسة الأمريكية في منظمة المغرب العربي خلال ندوة حول الاستثمارات الأمريكية المغاربية 15-16 نوفمبر 2000 بواشنطن : إن الولايات المتحدة الأمريكية تنوي تكثيف مبادلاتها مع الجزائر المغرب وتونس التي باشرت كلها مرحلة من الإصلاحات الواسعة كما تأمل الولايات المتحدة الأمريكية أيضا في مضاعفة استثماراتها في هذه البلدين التي تؤكد أهميتها بقوله : إن هذه البلدان الثلاثة - الجزائر المغرب وتونس - تملك سوقا من 80 مليون شخص وإنتاج داخلي خام بإجمالي 137 مليار دولار⁽⁴⁾.

وبدا الرهان الأمريكي يتأكد على الشراكة الاقتصادية مع دول المغرب العربي كسوق إقليمية اقتصادية متكاملة بعد بروز مؤشرات فشل وتعثر مبادرة متعددة الأطراف لمسار السلام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا mena التي كانت تشكل إطارا لتتويج الاقتصادي ضمن الإستراتيجية الأمريكية الشاملة لإدماج إسرائيل في سوق متوسطية موسعة تمتد من المغرب العربي غربا إلى الشرق الأوسط شرق .

وقد شكلت ايزنستات البديل الإقليمي لإستراتيجية الشراكة الأمريكية في منطقة المغرب العربي على أنقاض مبادرة سوق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي ظلت مرهونة بمسار التسوية والتطبيع مع إسرائيل مما أدى إلى فشلها⁽²⁾.

كما إن مبادرة ايزنستات الأمريكية جاءت بعد بروز مؤشرات تعطل وتعثر مسار الشراكة الاورو مغاربية مسار برشلونة والذي فرض على الولايات المتحدة الأمريكية فيه إن تكتفي بدور الملاحظ مما

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة (بيروت : ط.1 مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007) ص 188.

(2) نفس المرجع ، ص 189.

(1) *Nouvel Afrique*, asien no,136 pp. 33 - 34.

(2) ناظم عبد الواحد الجاسور ، مرجع سابق ص 193.

دفع بالجانب الأمريكي لاستثمار الشعور بالخيبة الذي أصاب الأطراف المغربية بعد الوعود التي حملتها مبادرة برشلونة من خلال طرح مبادرة الشراكة أكثر فعالية وسريعة المردود على حد تعبير الأمريكيين⁽³⁾

وقد كان تسويق مبادرة ايزنستات تدريجيا في الدولة المغربية المعنية فكانت البداية بتونس التي عرض فيها صاحب المبادرة ستيوارت ايزنستات لأول مرة مشروعه خلال زيارة رسمية 16 جوان 1998 ثم بعد ذلك المغرب وأخيرا الجزائر التي تلقت أول اتصال رسمي بخصوص مشروع الشراكة الأمريكية المغربية في 08 جوان 1998 بمناسبة زيارة رسمية لايزنستات إلى الجزائر⁽⁴⁾

2- خصائص مبادرة ايزنستات :

تميزت مبادرة ايزنستات بخصائص يمكن حصرها فيما يلي :

-تحديد إطار المغربي العربي المعني بالشراكة الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مبادرة ايزنستات بثلاث دول الجزائر المغرب تونس كمرحلة أولى بحيث تستثني كل من ليبيا وموريتانيا من هذه المبادرة لأسباب سياسية بالنسبة للأولى والاقتصادية بالنسبة للثانية.

وحسب ستيوارت ايزنستات فان إدماج ليبيا في هذه المبادرة سابق لأوانه باعتبارها لم تستجب بعد للشروط السياسية الأمريكية في تلك المرحلة⁽⁵⁾.

وقد ظل انضمام ليبيا لمبادرة ايزنستات أو أي إطار بديل للشراكة الأمريكية المغربية واردا في تلك المرحلة التي لم تكن تشهد بعد تطورات الانفراج بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية بحكم ضغط المنافسة الأوروبية في هذا الاتجاه والمصالح الاقتصادية والاستثمارية الكبرى للشركات الأمريكية في هذا البلد الذي يعتبر إلى جانب الجزائر احد أقطاب السوق النفطية في المنطقة .

وفيما يتعلق بموريتانيا فان التحاقها بمبادرة ايزنستات للشراكة الأمريكية المغربية ظل في تلك الفترة مرهونا بمدى اهتمام المستثمرين الأمريكيين بها وكان ايزنستات يعتقد إن إدماج هذا البلد في المبادرة الأمريكية سيتحقق تلقائيا في حالة نجاح هذه المبادرة وهنا تبرز خلفية الفعالية الاقتصادية خلفا للحالة الليبية ولو إن الحسابات السياسية لم تكن غائبة لاسيما فيما يتعلق بالخلفية الضغط على موريتانيا في اتجاه مسار التطبيع مع إسرائيل وهو ما تم منذ 1999.

وهكذا يبرز رهان الإستراتيجية الأمريكية من المنطقة كمرحلة أولى على المحور التقليدي للمغرب العربي المتمثل في الجزائر المغرب وتونس وكانت مبادرة ايزنستات تهدف إلى أن تشمل الشراكة الأمريكية المغربية لاحقا كلا من ليبيا موريتانيا ومصر التي تعتبرها واشنطن في منظورها

⁽³⁾ Nicole grimaud, *le Maghreb entre l'Europe et les états unis*, op.cit., p.26.

⁽⁴⁾ أنظر برقية وكالة الأنباء الجزائرية(و أ ج) بتاريخ 2001-07-11

⁽⁵⁾ *Marches tropicaux* , (18 juin ,1999).

أنظر:

الاستراتيجي جزءا من المجال الحيوي لمنطقة شمال إفريقيا مما يفسر دعمها لفكرة انضمام مصر لاتحاد المغرب العربي في نهاية التسعينيات * .

-الاعتماد على حوار سياسي دائم متواصل على أعلى مستوى بين المسؤولين الأمريكيين من جهة ونظرائهم المغاربة في كم من الجزائر تونس والمغرب من جهة اخرى ويدعم هذا الخيار ضرورة ارتكاز الشراكة الاقتصادية الأمريكية المغربية على أسس سياسية تعكس قناعة الطرفين في تشجيع المبادرة الاقتصادية بتوفير كل شروط نجاحها سياسية كانت تجاوز الخلافات السياسية والحدودية المغربية -تسوية وضعية الصحراء الغربية أو اقتصادية إنشاء سوق إقليمية مغربية مشتركة.

-ترتكز مبادرة ايزنستات على القطاع الخاص⁽¹⁾ أساسا كمحرك رئيسي للتنمية والتطور الاقتصادي بحيث تقوم الإدارة الأمريكية بتشجيع المستثمرين لدخول السوق المغربية دون أن تتدخل مباشرة في تحديد اختياراتهم الاقتصادية والاستثمارية بحيث تكفي في تفعيل هذه الشراكة الاقتصادية مع منطقة المغرب العربي بدون الوسيط المحفز وليس كفاعل رئيسي⁽²⁾.

-الاعتماد على غرب التجارة الأمريكية المغربية التي تعمل على توفير شبكة العلاقات والاتصالات بين رجال الأعمال بين الطرفين .

- الرهان على سوق مغربية مشتركة قادرة على استقطاب الاستثمارات و رؤوس الأموال الأمريكية والأجنبية ويوضح ستيوارت ايزنستات هذا المنظار الشراكي بقوله : إن مبادرة ايزنستات لن تتعلق بتسوية تكون فيها الولايات المتحدة الأمريكية في محور العلاقات الثنائية الاقتصادية مع كل من بلد من المغرب العربي على حدى مهما كانت أهمية هذه العلاقات فالأمر يتعلق بالعكس بشراكة ديناميكية متعددة الأطراف قائمة على تدعيم متواصل للروابط الاقتصادية في منطقة المغرب العربي⁽¹⁾.

-تشجيع الدول المغربية المعنية على رفع الحواجز الجمركية والحدودية لضمان أكثر سيولة في المبادلات التجارية بين دول المنظمة .

- تشجيع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية وتدعيم إصلاحات المنظومة التشريعية للاستثمار الخارجية في دول المنطقة من اجل توفير المناخ الاقتصادي المناسب لاستقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية ويدخل في هذا الإطار دعم الإصلاحات المصرفية والبنكية .

-الرهان على إنشاء منطقة للتبادل الحر في منطقة المغرب العربي في أجال 2005 - وهو مالم يتحقق لحد الآن ويعتبر هذا المشروع محور رهانات مبادرة ايزنستات التي كانت تسعى لكسب منافسة

* اهتمام مصر بانضمامها لاتحاد المغرب العربي تجسد في طلبها الرسمي عام 1999 بالحصول على عضوية ملاحظ في هذا التجمع المغربي.

⁽¹⁾ ناظم عبد الواحد الجاسور مرجع سابق ص 192.

⁽²⁾ Nicole grimaud , *le Maghreb entre l'Europe et les états unis*, op.cit., p 27.

⁽¹⁾ Samir sobh , «*vers un Maghreb American ?* » arabes ,(septembre 1999) , pp. 32-34.

السباق ضد الوقت مع الاتحاد الأوروبي الذي يراهن على إقامة منطقة مشتركة للتبادل الحر مع دول منطقة المغرب العربي في 2010.

وقد عرفت مبادرة ايزستات ديناميكية كبيرة خلال سنة 1999 حيث بادرت الغرفة التجارية الثلاث التونسية - الأمريكية - المغربية - الأمريكية والجزائرية - الأمريكية بالاجتماع في الدار البيضاء 20-21 افريل 1999 قبل أن يعقد لقاء وزارى في هذا الإطار بواشنطن -30 افريل من نفس السنة* . وفي ندوة واشنطن 15-16 نوفمبر 2000 من تنظيم الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية والتي اندرجت ضمن برنامج مبادرة ايزستات سجل رجال العمال الأمريكيين والمغاربة الجزائريون تونس والمغرب إمكانية بعث أربعين 40 مشروعا للاستثمار المشترك في مجال الزراعة تكنولوجيا الاتصالات -النفط،المنتجات الصيدلانية،السياحة،الخدمات والشبكات الكهربائية⁽²⁾.

ومن بين أهم المؤسسات المالية والاستثمارية الأمريكية المعنية بالمساهمة في إنجاز مبادرة ايزستات وتشجيع المستثمرين الأمريكيين للرهان على السوق المغربية بالتعاون مع الغرف التجارية الأمريكية الثلاثة في كل من الجزائر .تونس .المغرب يمكن ذكر المؤسسات التالية :

- بنك التصدير والاستيراد : اكزيم - بنك EXIM BANK ايم بنك سابقا IM BANK
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (U S AID)
- الوكالة الفيدرالية لتأمين الاستثمارات الأمريكية في الخارج وتتولى تقديم المساعدات المالية والدعم التقني لإنجاح مشاريع الاستثمار.
- الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية التي تتولى التنسيق مع المستثمرين الأمريكيين في رصد الأسواق والمشاريع الاستثمارية في الخارج وقد قامت هذه الوكالة بإجراء دراسات استكشافية في السوق المغربية لرصد القطاعات ذات جدوى للشركات الأمريكية .

وفي إطار برنامج ايزستات عمدت إدارة كلينتن في غضون عام 2000الى تشكيل لجنة مشتركة تنسيقية بين عهده الوكالات المتخصصة في مجالات التجارة والاستثمار كما تم اعتماد دراسة دقيقة

* جمع هذا اللقاء نائب كاتب الدولة للشؤون الاقتصادية والزراعية ستيوارت ايزستات " صاحب المبادرة " عن الجانب الأمريكي ووزراء ثلاث دول مغربية ، المغربي فتح الله أولعلو (المالية والاقتصادية) والتونسي الطاهر صيود " كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية " بحضور مجموعة من أربعين رجل أعمال أمريكي.
أنظر :

Arabes dossier , vers un Maghreb American,(September 1999),pp.32 -33.

⁽²⁾ *Jeune Afrique* , l'intelligent ,no 2082 , pp 14- 15.

أجرتها وكالة u.s.aid خلال نهاية التسعينيات 1998-2000 حول البيئة والشروط المتوفرة والشروط المتاحة للاستثمار في كل بلد من الدول المغاربية الثلاثة⁽¹⁾.

وقد بادرت الدول المغاربية وفق منظورها لأولويات الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية بمجموعة من الاقتراحات يمكنك ذكر أبرزها:

1- تعيين الإطار القانوني للمبادلات التجارية ومن ثم تعويض إطارها السنوي بمعاهدة دائمة ومفتوحة على غرار اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط علما أن العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي محدد بإطار الاتفاقيات السنوية طبقا للنظام التفضيلي العام.c.s.p

2- توزيع الاستثمارات الأمريكية وفقا لخريطة مراكز القوة والمميزات الاقتصادية في كل بلد من دول منطقة المغرب العربي وعلى أساس هذه الخريطة يمكن للأمريكيين الاستثمار على سبيل المثال في الزراعة الغذائية بالنسبة للمغرب الطاقة بالنسبة للجزائر ومجالي المالية والصناعة في تونس⁽²⁾.

إلا أن هذا الاقتراح المحسوب على غرفة التجارة التونسية-الأمريكية قابلة تحفظ الطرف الجزائري الذي يدعو الأمريكيين إلى تنويع استثمارهم في المغرب العربي عامة والجزائر خاصة وعدم التركيز على قطاع الطاقة والمحروقات كما هو الشأن بالنسبة للجزائر وتوسيع دائرة الاستثمارات الأمريكية في الجزائر خاصة إلى قطاعات السكن الاتصالات والصناعة الغذائية وهو ما حرصت الجزائر على تأكيده خلال الزيارة الرسمية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة لواشنطن 12-14 جويلية 2001* .

4- تحويل جزء من ديون الدول المغاربية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء صندوق لتمويل الاستثمارات الأمريكية في المنطقة بشروط تنافسية .

وقد شهدت مبادرة ايزنستات انطلاقة طموحة منذ 1998 قبل أن يتراجع صداها تدريجيا بسبب مغادرة ستيوارت ايزنستات الإدارة الأمريكية بعد انتخابات إدارة جورج بوش في عهده الأولى ليطلق عليها اسم الشراكة الأمريكية الاقتصادية مع شمال إفريقيا مع تكييفات إستراتيجية جديدة .

2- مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط -

تم إطلاق مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط في ديسمبر 2002 عل أنقاض مبادرة ايزنستات وبعدها الشراكة الأمريكية الاقتصادية مع شمال إفريقيا US-north african économique partnership استجابة للانتشار الاستراتيجي الأمريكي الجديد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وتشمل مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط 14 دولة عربية موزعة على

(1) Nicole grimaud , *le Maghreb entre l'Europe et les états unis*,Op.cit., p. 27.

(2) *Marches tropicaux*,(septembre1998, October 1999).

أنظر :

* كان ذلك خلال كلمة ألقاها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أمام المجلس الموحد الأمريكي الخاص بإفريقيا أنظر برقية وكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ 12-13-14 جويلية 2001.

ثلاث مكاتب جهوية ، تونس (المغرب العربي) مصر (الشرق الأوسط) .أبو ظبي (منطقة الخليج) ويغطي مكتب تونس الدول المغاربية الثلاث الجزائر تونس والمغرب إلى جانب لبنان . وحسب مساعد كاتب الدولة الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط والملف ب "مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط إلينا رومانوفسكي فان هذه المبادرة تقوم على أربع ركائز :

1- اقتصادية .

2-سياسية.

3 -تربوية .

4 -وضعية المرأة

حيث تهدف إلى دعم جهود الإصلاحات الاقتصادية السياسية والتربوية وترقية واقع الشغل ووضعية المرأة في هذه الدول⁽¹⁾ وتعتبر مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط حلقة من مشروع الشرق الأوسط الكبير gme الذي أطلق في مطلع عام 2004 والذي أعيدت صياغته في إطار مايسمى بالشراكة من اجل مستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا .

وقد حافظت مبادرة الشراكة الأمريكية الجديدة مضمونها على روح مبادرة ايزستات مع تكييفات إستراتيجية جديدة تتعلق بجانب التنمية البشرية والبعد الإنساني لا سيما فينا يتعلق بالإصلاحات الديمقراطية والتربوية ووضعية المرأة وتنصب هذا الحوار الجديدة في صلب الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمكافحة أسباب التطرف في ظل الإستراتيجية الدولية الشاملة لمكافحة الإرهاب .

وقد خصصت الإدارة الأمريكية لهذا البرنامج حوالي 293 مليون دولار موزعة على أربع سنوات فيممل تستفيد دول المغرب العربي - الجزائر المغرب وتونس من برنامج في هذا الإطار أطلق عام 2004 بقيمة 18.5 مليون دولار لتمويل مشاريع شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول العربية في مجال التعليم وقطاع العدالة .

وقد بلغ الدعم المالي في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية usaid للمغرب 11.9 مليون دولار في فيفري 2003 فيما خصصت الوكالة برنامجا للمغرب يمتد على خمس سنوات 2004-2008 قدرت مخصصاته ب 99.4 مليون دولار بهدف دعم القطاعات الإستراتيجية في هذا البلد⁽¹⁾.

مشروع "المبادرة الأمريكية شمال إفريقيا للشراكة من أجل فرص اقتصادية 2010"

لقد تم عقد اجتماع 7 أكتوبر 2010 بمقر البنك العالمي بالعاصمة الأمريكية⁽²⁾ واشنطن اجتماع تنسيقي بين مساعد كاتبة الدولة الأمريكية للشؤون الاقتصادية و الطاقة والفلاحة روبرت هورماتس و

⁽¹⁾ US department of state , middle east partnership initiative <http://mepi.state.gov>

⁽¹⁾ US department of state , bureau of near easters.octobre 2004 <http://mepi.state.gov>

⁽²⁾ جريدة النصر 2010/11/23 " كتابه الدولة الأمريكية تعلن دعمها للمؤتمر الأمريكي المغربي

<http://www.annasronline.com/index.php?option=com>

محافظ بنك الجزائر محمد لكساسي ومحافظي البنوك المركزية ووزراء المالية في المغرب لبحث تعزيز الوجود الاقتصادي الأمريكي في منطقة شمال إفريقيا و تحضير المؤتمر المقبل للأعمال في الجزائر العاصمة المقرر عقدها أيام 1 و 2 ديسمبر القادم بمبادرة من مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي. وقالت كتابة الدولة في بيان لها أن مساعد كاتبة الدولة الأمريكي خوزي فرنانديز سيرأس الوفد الأمريكي في قمة الأعمال الأمريكية المغربية، المقرر أن يعلن فيها عن مباشرة أمريكية جديدة لتنمية شمال إفريقيا تضم ليبيا وموريتانيا بعدما اقتصر الأمر في المبادرات السابقة عدا الجزائر والمغرب وتونس.

وقالت كتابة الدولة أن مؤتمر الأعمال بالجزائر مناسب لجمع رجال الأعمال والمقاولين في البلدان الخمس مع نظرائهم الأمريكيين لبحث فرص التعاون والشراكة إقامة مبادلات تجارية ، وأعلنت أيضا أنها رفقة كتابة التجارة ووكالات أمريكية ستدعم المؤتمر من خلال رعاية المشاركين المقرر أن ينتقلوا للجزائر لحضور المؤتمر الأول من نوعه بهذه الأهمية (3).

و أشار إسماعيل شيخون رئيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي أن من بين النقاط الهامة التي ستدرج في قمة الأعمال التي تعتبر الأولى من نوعها، إعلان إطلاق مبادرة جديدة تحمل تسمية "المبادرة الأمريكية الشمال إفريقي للشراكة من أجل فرص الاستثمار". وتعوض المبادرة الجديدة التي أطلقها قبل سنوات السيناتور "ايزنستات" في 1998. ويضم المؤتمر إعلان ميزانية أمريكية لتدعيم المبادرة التي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأمريكية في بلدان المغرب العربي بالخصوص. فضلا على ذلك سيتم التحضير لإنشاء معهد للشراكة من أجل الفرص الاقتصادية، ويتم اختيار البلد الذي يقام به، لضم علاقات أكبر بين المتعاملين الاقتصاديين.

وينتظر أن تتوج القمة منهجا تشكيل جمعيات للمقاولين الشباب وشبكة خاصة بهم في منطقة شمال إفريقيا، وتدعيم المشاريع المبتكرة، وتشجيع إنشاء المشاريع ، مع تخصيص مساعدات مائة ألف دولار ومليون دولار، والتركيز على صناعات الابتكار وتلك المنشئة للمؤسسات، وتطوير تكوين وتأهيل المقاولين في منطقة شمال إفريقيا، وإنشاء مركز للريادة والامتياز لتشجيع الشراكة.

(3) حفيظ صوايلي مركز الأصالة للدراسات "واشنطن تحظر لإعلان مبادرة جديدة من الجزائر " انظر الموقع :

ويتضمن هذا المشروع تجميع كافة القدرات التقنية والتكنولوجية والخبراء المغاربة القاطنين بالولايات المتحدة وأوروبا ومن بينهم 12 من أكبر الخبراء الجزائريين في منطقة "سيليكون فالي"، وخبراء يعملون في أكبر الشركات مثل غوغل وإنتل ومايكروسوفت وسيسكو. كما يرتقب إنشاء مكتب خاص لضمان المتابعة وتطبيق القرارات، والعمل مع الجانب الأمريكي على تطبيق كافة التوصيات.

وعلى صعيد آخر أعلنت الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية عن ارتياحها للنتائج التي حققتها بعثتها إلى شمال إفريقيا والتي زارت الجزائر أواخر شهر سبتمبر. وأكد أعضاء في الوفد بعد عودتهم استعدادهم للعودة للمنطقة لتجسيد مشاريع شراكة وتوقيع عقود بيع وشراء.

3- رهانات مبادرات الشراكة الأمريكية في منطقة المغرب العربي :

يمكن حصر الرهانات الأمريكية عبر مبادرات الشراكة المتعاقبة مع المغرب العربي فيما يلي :

1- رهان الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء منطقة للتبادل الحر في المغرب العربي الجزائر المغرب وتونس مما شكل نوعا من السباق مع مشروع الاورو متوسطي الذي يهدف إلى إنشاء منطقة التبادل الحر مع دول المغرب العربي في أجال 2010.

2- ويبدو من المؤشر الزمني - الذي كان محددًا بأجال 2005 في مبادرة ايزنستات حرص الولايات المتحدة الأمريكية على استباق الأوروبيين في كسب ورقة منطقة التبادل الحر في المغرب العربي لتوظيفها كورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي في مجالات مقايضة محتملة لمناطق النفوذ في باقي نقاط العالم التي تشهد تنافسا اقتصاديا سياسيا حادا بين الأمريكيين والأوروبيين كما هو الشأن بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط⁽¹⁾.

وقد وقع المغرب والولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية للتبادل الحر FTA في جوان 2004 وهي ثاني اتفاقية من نوعها في العالم العربي والأولى في إفريقيا* .

ويشكل هذا الرهان ورقة ضغط تسعى واشنطن للظفر بها قبل الأوروبيين والفرنسيين تحديدا تحسبا لاحتمال النفاوض الاستراتيجي حول المبادلات والنشاطات التجارية الاقتصادية الأوروبية في إطار إقليمي محدد قد تكون السوق المغربية احد مجالات الحيوية *recristallisation des échanges européens* وحسب هذا الطرح فان حرص الأمريكيين على اكتساح السوق المغربية يشكل ورقة ضغط على المنافسين الأوروبيين أكثر مما هو هدف في حد ذاته باستثناء رهان النفط في المنطقة -

⁽¹⁾ *arabies*,(septembre1999),op.cit., p.36.

* يجمع المحلون و المراقبون السياسيون والاقتصاديون أن هذه الاتفاقية التي أثارت استياء الأوروبيين والفرنسيين - بحكم تصادمها مع مسار برشلونة -تستجيب لخلفيات سياسية- إستراتيجية أكثر منها اقتصادية في ظل ضعف المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب الذي تغطي أوروبا أكثر من 70 بالمائة من مبادلاته التجارية .

بحكم الخيارات الاقتصادية المتنوعة للأمريكيين في السوق الدولية القارة الأمريكية الشمالية .الجنوبية الكرايبب .منطقة الخليج .منطقة آسيا

وإذا نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في كسب رهان إقامة مجال للتبادل الحر مع دول المغرب العربي قبل أن يتحقق مشروع منطقة التبادل الحر الاورو متوسطة فانه سيصبح بإمكان واشنطن أن تستغل ورقة الأسبقية لمفاوضة الأوروبيين حول تعويضات محتملة في مناطق وأسواق دولية وإقليمية أخرى في العالم⁽¹⁾.

1 - رهان مشاريع الشراكة الأمريكية على السوق المغاربية 80 مليون نسمة يتعدى هذا الإطار الإقليمي أذان الشركات الأمريكية تريد عبر البوابة المغاربية اقتحام السوق الأوروبية 400 مليون مستهلك شمالا ومنه سوق الإفريقية جنوبا في إطار سوق دولية مفتوحة ، ويشكل هذا الرهان الاقتصادي الاستراتيجي الأمريكي اصطداما مباشرا مع المصالح الأوروبية في مناطق تعتبرها تاريخيا من مجالاتها الحيوية مثل إفريقيا والمغرب العربي .

ويؤكد سفير الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب الأقصى " ادوارد غابريال" في نهاية التسعينيات هذه الخلفية بقوله : بفضل اتفاقيات التبادل الحر الذي وقعها مع أوروبا ومختلف دول إفريقيا والشرق الأوسط يمكن للمغرب العربي أن يتحول إلى نقطة دعم وارتكاز لدخول المنتجات والسلع الأمريكية إلى كل هذه المناطق فالأمر لا يتعلق فقط بسوق من 70 مليون مستهلك بل الرهان هو على سوق تفوق 500 مليون مستهلك⁽²⁾.

- تهدف مختلف مبادرات الشراكة الأمريكية في منطقة المغرب العربي من خلال التوجهات الإستراتيجية الجديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى إثارة الاهتمام الاقتصادي لدى المستثمرين الأمريكيين إزاء منطقة شمال إفريقيا التي ظلت تعتبرها منطقة بعيدة في منظور الرأي العام الأمريكي ورجال الأعمال والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بمناطق أخرى مثل الشرق الأوسط الخليج واسبيا إلى جانب القارة الأمريكية.

- استدراك فارق المنافسة الاقتصادية الأوروبية التي كانت سباقة إلى منطقة المغرب العربي بحكم الإرث التاريخي وعوامل القرب الجغرافي والاحتكاك الثقافي مما تجسد في حجم المبادلات التجارية لدول المغرب العربي التي تغطي دول الاتحاد الأوروبي أكثر من 60 منها.

- وعبر وزير التجارة الأمريكي الأسبق " روبن براون " عن هذه الخلفية التنافسية بقوله في زيارة لذكاء عام 1995 : الولايات المتحدة الأمريكية لن تتنازل عن إي سوق افريقية للدول الأوروبية الشركاء التقليديين لإفريقيا⁽¹⁾ فيما ذهب ستيوارت ايزستات في نفس الاتجاه من المقابلة التنافسية بين

(1) *arabies*,(septembre:1999).op.,cit.

(2) *Jeune Afrique*,l'intelligent,(novembre 2002),pp.14- 15.

(1) Samir sobh,op.cit.,p.32.

الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التي تبدو أكثر احتكاكا بصفقتها الجنوبية من البحر المتوسط : " اعتقد أن إستراتيجيتنا تستجيب للاهتمام الحيوي الذي يبديه المغرب للنموذج الأمريكي ولرغبته في فتح نافذة على غرب الأطلسي وليس فقط على أوروبا" * .

- وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية استعمال عامل الخلفية الاستعمارية التاريخية للعلاقات الأوروبية مع دول المنطقة - لا سيما بالنسبة لفرنسا إيطاليا وإسبانيا - لصالحها باعتبار الأمريكيين متحررين من هذا الإرث التاريخي وهو ما يعبر عنه صراحة السفير الأمريكي في المغرب إدوارد غابريال نوفمبر 1998 بمريد بقوله لنقلها بكل تواضع نحن متواجدون كشركاء في هذه المنطقة - المغرب العرب - لأننا أمريكا بكل ما يمثله ذلك من نموذج سياسي . اقتصادي وثقافي ناجح وجذاب ولأننا أيضا لسنا أوروبيين بالإرث التاريخي لأوروبا في إفريقيا الشمالية . (2)

1- توظيف عامل تحقيق شبكة من المصالح الاقتصادية بين دول منطقة المغرب العربي في إطار مبادرة ايزنستات لتشجيع تجاوز الخلافات السياسية المغربية مثل مشاكل الحدود ونزاع الصحراء الغربية ولو أن هذه القضية إلى جانب معوقات الشراكة الاقتصادية المغربية العقبان الرئيسية لنجاح مبادرة ايزنستات أو أي مبادرة اندماج إقليمية .

2- ويبرز هذا تبادل وتداخل التأثير بين الرهانات السياسية تجاوز الخلافات المغربية والاقتصادية إنجاح مبادرة الشراكة الأمريكية المغربية إذ في الوقت الذي تسعى فيه واشنطن لتجاوز هذا الواقع الصراع المغربي عبر البوابة الاقتصادية وما تفرزه من خريطة مصالح ضاغطة بين دول المنطقة في اتجاه التعاون فإنها تعترف بتأثير هذه العوامل السياسية في تعطيل نجاح مبادرات الشراكة الإقليمية إلى حد الآن مما يفسر الضغوط الأمريكية على كل من الجزائر والمغرب وجبهة البو ليزاريو - منذ مبادرة هوستون عام 1998 لإيجاد صيغة من التسوية لهذا النزاع الإقليمي * .

ومن خلال هذا الطرح يتبين البعد الاستراتيجي لمبادرة الشراكة الأمريكية في منطقة المغرب العربي من خلال توظيف انعكاسات الاقتصادية لاستيعاب المنطقة استراتيجيا في إطار منظور الحوار الأطلسي - المتوسطي الموسع على غرار ما كان مستهدفا في مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

* هذا التصريح كان بمثابة زيارة ستيوارت ، ايزنستات للدار البيضاء (المغرب) عام 1998 .

(2) Samir sobh,op.cit.,p.32.

* تجدر الملاحظة أن مساعدي مبادرة جمس بيكر بخصوص ملف الصحراء الغربية منذ 1998 تزامنت مع مبادرة ايزنستات للشراكة الأمريكية المغربية المععلن عنها في جوان 1998 ، مما يؤكد وجود جسور التكامل بين المبادرات السياسية والإستراتيجية .

توجهها الجديد نحو انسنة الشراكة الاقتصادية وإدخال البعد الإنساني ضمن إستراتيجية شاملة معطيات إستراتيجية ما بعد 11 سبتمبر - وهي استدراقات ما بعد مبادرة ايزنستات - من خلال عدم الاقتصاد على الجانب الاقتصادي الصرف وإدماج برامج الإصلاحات التربوية وترقية دور المرأة مجتمعات المنطقة وتسعى هذه التوجهات الشراكة الجديدة إلى توظيف عامل العلاقات الإنسانية التي شعر الأمريكيين بالتأخر فيه مقارنة بالأوروبيين بحكم منطلقاتهم البراغماتية المعروفة في العقليّة الأمريكية.

- الاعتماد على القنوات الثنائية للعلاقات الأمريكية مع دول منطقة المغرب العربي والتركيز على الخصائص الاقتصادية الوطنية - السوق المحلية في انتظار توفر الشروط السياسية والاقتصادية لقيام السوق المغاربية المشتركة التي لا يريد الأمريكيين أن يرهن تعثرها تطوير الأسواق الداخلية لكل بلد من دول المنطقة ويأتي هذا المنظور الأمريكي الجديد في ظل تعثر مساعي الانفراج السياسي المغاربي لاسيما بين الجزائر والمغرب بسبب ملف الصحراء الغربية ** .

المطلب الثالث

التنافس بين مبادرات الشراكة الأوروبية والأمريكية في المغرب العربي (عرض مقارنة)

يمكن من خلال استعراض مبادرتي الشراكة الأوروبية والأمريكية إزاء منطقة المغرب العربي تحديد الإطار المقارن لهما وفق النقاط التالية :

- اعتماد الاتحاد الأوروبي والمشروع الأوروبي ومتوسطي على سياسة المساعدة والدعم المالي في إطار ثنائي ومتعدد الأطراف إزاء دول الشراكة فيما لاتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في إطار مبادرتها الشراكة على المساعدات المالية المباشرة ولا تستبعد هذا التوجه الشراكي الأمريكي⁽¹⁾. تخصيص ظروف مالية لتمويل بعض برامج الدعم التقني بغرض تحسين ظروف ومحيط النشاطات الاستثمارية والتجارية في المنطقة

فالإدارة الأمريكية تحاول الاكتفاء بدور الوسيط والمنسق بين شبكات القطاع الخاص في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي وكذا تشجيع المستثمرين الأمريكيين للتوجه نحو السوق المغاربية وفق متطلبات الجدوى الاقتصادية

- تركز مبادرات الشراكة الأمريكية على نشاط غرف التجارة الأمريكية - المغاربية وشبكة المبادلات والعلاقات بين رجال الأعمال كما هو الشأن بالنسبة لتجربة الشراكة الأمريكية في مصر منذ عدة سنوات وفي المقابل تقوم الدول الأوروبية على المستوى السياسي المركزي الحكومات

** أنظر تصريح رئيس مجلس الأعمال الأمريكية الجزائرية ألبيير زبنتا Albert zapanta خلال زيارته للجزائر يوم

05 مارس 2003 حيث أكد أن تطوير السوق الجزائرية لا يمر حتما عبر السوق المغاربية.

⁽¹⁾ Cecil joli,ambitions américaines en méditerranée, *arabes dossier* " vers un Maghreb américain" septembre 1999, p. 35.

بتطابير مشاريع الشراكة عبر اتفاقيات سياسية -اقتصادية موقعة مع دول الضفة الجنوبية والشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط⁽²⁾.

- رهان الولايات المتحدة الأمريكية في ديناميكية السوق الإقليمية المغربية وشبكات الاستثمارية والتجارية في الوقت الذي يراهن الاتحاد الأوروبي أكثر كإطار سياسي على قدرة الدول والحكومات المتوسطة لإنجاح مسار الإصلاحات الاقتصادية فهي علاقات بين دول مركزية بالدرجة الأولى خلافا لإطار مبادرة الشراكة الأمريكية التي تبقى فيها توجهات مصالح المستثمرين الخواص هي المحدد الرئيسي لهذه الشراكة الاقتصادية وتكتفي الإدارة الأمريكية الدولة بدور الوسيط المحفز - intermédiaire catalyseur بين رجال الأعمال المستثمرين .

- ارتكاز الشراكة الأمريكية على شروط اقتصادية مباشرة وسياسية غير مباشرة متكاملة تعكس رهانات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة منها شرط إنشاء سوق مغاربية مشتركة وهو ما يمهّد الطريق لشرط غير مباشر يتعلق بتسوية الخلافات السياسية المغربية وفي مقدمتها نزاع الصحراء الغربية الذي يعتبر احد نقاط ارتكاز الضغوط الأمريكية حول هذا الملف .

وفي المقابل فان مبادرة الشراكة الاورو - متوسطة مسار برشلونة تبدا اقل حزما ومشروطة فيما يتعلق بالعلاقات المغربية وهذا لاعتمادها مرحليا على إطار العلاقات الثنائية بين المجموعة الأوروبية ودول منطقة المغرب العربي ويعتبر المنظور الأوروبي أن المرحلة حل الخلافات السياسية بين دول المغرب العربي بما فيها نزاع الصحراء الغربية ستكون نتيجة منطقية لنجاح الشراكة الاورو متوسطة وقد ساهم هذا الطرح الأوروبي غياب إطار تفاوضي مغاربي مشترك ومن ثم المبادرات الانفرادية للدول المغربية في التفاوض على مسار الانضمام للشراكة الاورو متوسطة والاورو مغاربية .

غياب الجانب الاجتماعي -الإنساني في المبادرات الشراكة الأمريكية -خاصة فيما يتعلق بمبادرة ايزنستات التي تراهن أكثر على المحور الاقتصادي بتبعاته السياسية والإستراتيجية في حين أن مبادرة الشراكة الاورو -متوسطة تعتمد إلى جانب المحورين السياسي - الإستراتيجي والاقتصادي -المالي على محور ثالث يتعلق بالجانب الاجتماعي والبشري والعلاقات الإنسانية بين شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط⁽¹⁾ ويمكن تفسير هذا التباين في انتماء دول جنوب أوروبا ودول المغرب العربي إلى فضاء متوسطي مشترك شهد تداخل وتعايش مختلف الثقافات والديانات الإسلامية. المسيحية واليهودية .

كما كان هذا الفضاء المشترك بين شعوب المنطقة مهدا لتعاقب الحضارات الإسلامية والغربية عبر قرون من الزمن وهي عوامل غائبة في منظور الشراكة الأمريكية باعتبار أن المنطقة بعيدة جغرافيا واجتماعيا - العامل الثقافي -الإنساني -عبر الولايات المتحدة الأمريكية ومع ذلك تسعى الولايات

(2) Ibid.,p.35.

(1) Paul balta, *méditerranéoïde ; défis et enjeux*, op.cit., p. 45.

المتحدة الأمريكية في برامجها الشركية الجديدة استندرك هذا النقص - كما سبقت الإشارة إليه من خلال إعادة توجيه العمل الشراكي مع دول المنطقة نحو الجوانب الإنسانية والثقافية .

- رغم المصلحة المشتركة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في إقامة فضاء اقتصادي حر وسوق مشتركة في منطقة المغرب العربي إلا أن التنافس يبقى كبيرا بين المجموعتين للظفر بأكبر حصة من هذه الشوق الاستهلاكية الإقليمية ويخشى الاتحاد الأوروبي أن تساهم تمويلاته في إطار الشراكة الاورو مغاربية برنامج ميديا 1 في خدمة مشاريع الشراكة الأمريكية في المنطقة .

- أن إعادة توجه الاتحاد الأوروبي نحو دول شرق أوروبا بعد انضمامها للاتحاد على حساب دول الجنوب في منطقة المغرب العربي كما تعطل جني ثمار الشراكة في إطار مسار برشلونة ساهم في دفع الدول المغاربية رغم أهمية علاقاتها التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي - نحو الرهان جزئيا على الشراكة الأمريكية⁽²⁾

استنتاج :

ويمكن من خلال هذا العرض القول أن واقع الشراكة الاقتصادية في منطقة المغرب العربي هي حاليا لصالح الاتحاد الأوروبي - لعدة عوامل تاريخية وجيو -اقتصادية وإنسانية -مقارنة بالمركز الاقتصادي الجديد والأحادي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي - الارتكاز على الاستثمارات في مجال النفط والغاز - باعتبار أن السوق المغاربية تهم أكثر الأوروبيين مقارنة بالأمريكيين الذين يرون في المنطقة حلقة وصل إستراتيجية لمناطق أكثر أهمية إستراتيجيا واقتصاديا مثل الخليج والشرق الأوسط .ويعتبر الأمريكيون دخول مجال المنافسة مع الأوروبيين باستثناء مجال النفط الحيوي في منطقة المغرب العربي أداة من أدوات الضغط التفاوضي مع أوروبا لمقايضات إستراتيجية محتملة في مناطق أخرى من العالم وقد يتغير هذا المفهوم مع تطور مسار العولمة حيث يكرس فيه دور الشركات متعددة الجنسيات بعيدا من سيطرة التوجهات الحكومية .

المبحث الثاني

المبادلات التجارية والاستثمارية الفرنسية والأمريكية مع دول المغرب العربي

(2) أنظر حول تقييم مسار برشلونة بعد 10 سنوات من انطلاقه "1995 - 2005"

"Barcelone . dix ans après " 28 - 29 avril 2005 , 8ème édition du forum international de "relation" .

Bar Hillel hibou Luis Martinez.le partenariat euro-maghrébin mariage a blanc ? centre d'étude et de recherche nationales .fondation national des science politique .n0;47 novembre 1998.37p

La politique méditerranéenne de l'union européenne situation et personnelle du processus de barcalone organisé par la Konrad adenter stifung Marbella .9 - 11 .mars 2000.

<http://medintelligence.free.fr/bdpolue.htm>

يشكل عنصر المبادلات الاقتصادية المالية والتجارية احد المؤشرات الرئيسية لتحديد حجم وطبيعة العلاقات بين الدول لاسيما في ظل اتساع هامش المصالح الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية وتراجع الاعتبارات الإيديولوجية والسياسية خلال سنوات مابعد الحرب الباردة . فالمبادلات التجارية وتحويل التكنولوجيا والتمويلات الدولية كثيرا ما تقوم بين دول من أنظمة سياسية مختلفة وفي بعض الأحيان متعكسة ومتصادمة⁽¹⁾ .

وقد تم الاعتماد على هذا المبحث الثاني من المحور الاقتصادي لهذا البحث بعد استعراض خصائص مبادلات الشراكة الأوروبية والأمريكية في منطقة المغرب العربي على عرض تحليلي وإحصائي مقارنة لتطور المبادلات التجارية والاستثمارية المالية الفرنسية والأمريكية في دول المنطقة الجزائر . المغرب وتونس تحديدا لتحديد هامش ومحصلة المنافسة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي خلال فترة ما بعد الحرب الباردة حسب الإحصاءات المتوفرة و لقد تم اختيار الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2004 في العرض المقارن

المطلب الأول

موقع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الخارجية لدول المغرب العربي

1- المبادلات التجارية لدول المغرب العربي :

يظهر من خلال الأرقام الخاصة بالمبادلات التجارية الفرنسية والأمريكية أن أهمية حجم المبادلات التجارية مع دول المغرب العربي خاصة و إفريقيا عامة تبرز أكثر مع فرنسا منه مع الولايات المتحدة الأمريكية بحكم السبق التاريخي -الاستعماري - للعلاقات الفرنسية مع دول هذه المنطقة وعامل القرب الجغرافي والاحتكاك البشري والثقافي بكل ما أنجز عنه من تبعية اقتصادية وتجارية كان لها أثرها الكبير لسنوات طويلة بعد الاستقلال دول المغرب العربي في رسم نسيج التجارة الخارجية لهذه الدول . ويعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لدول المغرب العربي - الجزائر . تونس والمغرب - إذ تغطي دول الاتحاد أكثر من 66 % من مجموع المبادلات التجارية صادرات وواردات لهذه الدول المغربية الثلاث -حسب إحصائيات 2001 للاتحاد الأوروبي - حيث تشكل المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي 61.4% من واردات دول المغرب العربي و 72.3% لأمن صادراتها .

وقد قفزت واردات المغرب العربي من الاتحاد الأوروبي من 13.6 مليار اورو علم 1995 إلى 23 مليار عام 2001 و 23.4 مليار عام 2002 فيما ارتفعت صادرات المغرب العربي نحو دول

⁽¹⁾ Salah mihoubi, *la politique de coopération algero-francaise* ,(bilan et perspectives.publisud.o.p.u 1986),p.173.

الاتحاد الأوروبي من 12.2 مليار أورو عام 1995 إلى 28.4 مليار عام 2001 و 26.7 مليار عام 2002⁽¹⁾

2- الأهمية الاقتصادية والتجارية لدول المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة وفرنسا

تستمد منطقة المغرب العربي أهميتها الاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية عامة وفرنسا تحديدا من مواردها الطبيعية الإستراتيجية وفي مقدمتها الغاز والنفط التي تشكل المحرك الرئيسي في توجيه الاهتمامات الاقتصادية الأمريكية والفرنسية نحو هذه المنطقة بالإضافة إلى تشكيل منطقة المغرب العربي لسوق استهلاكية واستثمارية تقدر - حسب إحصائيات 2002 بأكثر من 80 مليون نسمة كما يبلغ إجمالي حجم مبادلات التجارية 8104 مليار دولار واردات بقيمة 39.18 مليار دولار - صادرات بقيمة 42.68 مليار دولار .انظر الجدول رقم ف 5/2 .

ويشكل هذا الحجم من المبادلات التجارية رقما استثماريا هاما يفتح مجالا كبيرا للمنافسة بين الشركاء التقليديين لدول المغرب العربي إلى جانب فرص الاستثمار المالي والاقتصادي التي تتمتع بها السوق المغربية كسوق استهلاكية وكبوابة محورية تفتح المجال لدخول السوق الأوروبية شمالا - كما هو الشأن بالنسبة لرهان الامركيين - والسوق الإفريقية جنوبا - بالنسبة للأمريكيين والأوروبيين على سواء .

3- وزن دول المغرب العربي في المبادلات التجارية الفرنسية :

تعتبر دول المغرب العربي من ابرز الشركاء التجاريين لفرنسا في إفريقيا ويتعلق الأمر تحديدا بالدول المغربية الثلاث - الجزائر المغرب وتونس - التي تربطها علاقات تقليدية مع فرنسا والتي تغطي مجتمعة نسبة 50% من المبادلات التجارية في إفريقيا .وقد احتل المغرب عام 1995 المرتبة الأولى من بين الممومين الأفارقة لفرنسا بنسبة 22.7%م الجزائر في المرتبة الثانية بنسبة 13.2%تونس 12.7%في المرتبة الرابعة تأتي كوت ديفوار ب 8%يما احتلت ليبيا المرتبة التاسعة بنسبة 2.8%

وفي قائمة زبائن فرنسا في إفريقيا خلال نفس السنة 1995 احتلت الجزائر المرتبة الأولى بـ 15.9%تليها المغرب مباشرة 14.4%م تونس 1.09%⁽¹⁾، وقد بقي هذا الترتيب محترما نسبيا خلال العشرية الحيرة .

⁽¹⁾ Eurostat relations, de l.ue. Avec les 12 pays partenaires, Méditerranéens(juillet2003),p.2.

⁽¹⁾ Marches tropicaux, (27 December 1996),p.2763.

المطلب الثاني

موقع فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الخارجية لدول المغرب العربي

إن حجم المبادلات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية مع دول المغرب العربي لا يتعد نسبة 0.28 % من مجموع المبادلات التجارية الأمريكية في العالم حيث لا تغطي الصادرات الأمريكية نحو دول المغرب العربي 1.708 مليار دولار - عام 2000 سوى نسبة 0.25 % من مجموع الصادرات الأمريكية في العالم لنفس السنة 673.020 مليار دولار فيما لا تقدر نسبة الواردات الأمريكية من دول المغرب العربي 3.259 مليار دولار عام 2000 من مجموع الواردات الأمريكية في العالم 919.040 مليار دولار سوى ب 0.30 % وتعكس هذه الأرقام الوزن الضعيف لدول المغرب العربي في المبادلات التجارية الأمريكية مقارنة بمناطق أخرى من العالم حيث تغطي كندا وحدها 22.7 و 18.8 من الصادرات والواردات الأمريكية على التوالي مقابل 28.1 و 40.7 لدول آسيا و 22.0 و 19.3 لمجموعة الاتحاد الأوروبي. (1)

وللاقترب من تحديد الوزن المقارن لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في حجم المبادلات التجارية لكل من دول المغرب العربي خلال فترة 1990-2004 يمكن الرجوع إلى المنحى البياني للشركاء الرئيسيين لكل من الجزائر المغرب وتونس وبدرجة اقل ليبيا التي يختلف مركزها في العلاقات الفرنسية والأمريكية عن الدول المغاربية الثلاث الأخرى لاعتبارات تاريخية وسياسية معروفة .

1- موقع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الخارجية للجزائر :

الممونون الرئيسيون للجزائر :

ظلت فرنسا - حسب إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية تحتل المرتبة الأولى في قائمة مموني الجزائر في التجارة الخارجية خلال السنوات العشر الأخيرة إذ تعزز هذا المركز الريادي خلال سنة 2004 بقيمة 4012 مليار دولار بنسبة تغطية لسوق الصادرات الجزائرية مقدرة ب 22.67 متبوعة في المركز الثاني بإيطاليا 1.55 مليار دولار / 8.53 ثم ألمانيا 1.25 مليار دولار / 6.9 % . فيما تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الرابع 1.11 مليار دولار بحصة 6.158 متبوع بالصين 913 مليون دولار / 5.2 % واسبانيا 883 مليون دولار / 4.85 %.

وقد سجلت نفس بمعطيات عام 2003 بالاحتلال فرنسا للمركز الأول كعمون للجزائر 2.409 مليار دولار / 24.5 . متبوعة بإيطاليا 1.043 مليار دولار / 10.49 لتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في

(1) International trade statistics year book.imf,direction of trade.(2001).

المركز الثالث 1.029 مليار دولار متبوعة بألمانيا 793 مليار دولار /7.98 واسبانيا 523 مليار دولار -5.26⁽¹⁾.

كما سجلت سنة 2002 نفس التوجه بصدارة فرنسا في قائمة مموني الجزائر -3.543 مليار دولار /30.6 متبوعة بإيطاليا 1.172 مليار دولار /10.1. فيما تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثالث 964 ملون دولار -8.30 قبل ألمانيا 823 مليون دولار /7.10⁽²⁾

ويتبين من خلال أرقام الجدول رقم ف2/2 أن المصدر الرئيسي للواردات الجزائرية هو دول الاتحاد الأوروبي التي تغطيها بنسب تتراوح ما بين 64.3 % أم 1990. و56.7 عام 1997 و59.4 عام 2002 حيث من مجموع الواردات الجزائرية المقدر ب 8.688 مليار دولار عام 1997 و9.897 مليا عام 1999 انفرد الاتحاد الأوروبي بحصة 4.927 مليار دولار مما يؤكد موقعه كأول ممون رئيسي للجزائر ..⁽³⁾

وقد ظلت فرنسا محافظة على المركز الأول كبلد ممون للجزائر بنسبة 23.1 % بين عام 1990 و عام 1997 ونسبة 23.3 % أم 1999.⁽⁴⁾ وتأتي إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بنسبة تمويين تتراوح ما بين 12.30 للأولى و 5.11 للثانية عام 1990 و 8 للأولى و 10.6% للثانية عام 1997 وتحتل ألمانيا واسبانيا المرتبة الثالثة بالتداول حيث غطت ألمانيا الواردات الجزائرية بنسب تتراوح ما بين 9.8 % أم 1991 و 5.6 % أم 1997 فيما تراوحت نسبة التمويين الاسبانية ما بين 8.4 % 6.9 % في نفس الفترة على التوالي.⁽⁵⁾

ومن خلال هذه الأرقام يمكن ترتيب البلدان الممونة للجزائر خلال فترة العشر سنوات الأخيرة على النحو التالي نسبيا : فرنسا في المرتبة الأولى بنسبة معدلها 23 تليها إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية بمعدل 11.50 ثم اسبانيا بمعدل 8.9 وألمانيا ب 6.8 لتليها أيضا كل من اليابان تركيا .بلجيكا لوكسمبورغ بمعدل نسبة يقل عن 4 % .للإشارة فان الولايات المتحدة الأمريكية سجلت الجزائر من 688 مليون دولار عام 1992 إلى ما بين 972 مليون دولار و 1.11 مليار دولار عام 2004 - حسب

(1) إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية أنظر موقع قسم المبادلات الاقتصادية في السفارة الفرنسية بالجزائر على الأنترنت :

<http://www.missionce.org/algerie/documents.new.asp>

(2) نفس المرجع.

(3) Eurostat,op.cit.,

(4) Marches tropicaus,(21 avril 2000).

(5) إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية.

مصدر الإحصائيات⁽¹⁾ .

الزبائن الرئيسيون للجزائر :

خلافا للموقع الأمريكي الذي يتقدمه المركز الفرنسي في قائمة مموني الجزائر في التجارة الخارجية تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية اليوم الزبون الأول للجزائر حسب البلدان فيما ظل الاتحاد الأوروبي يحتل المركز الأول طيلة السنوات العشر الأخيرة ويتأكد التوقع الجديد للولايات المتحدة الأمريكية في مبادلات سنة 2004 - حسب إحصائيات المركز الوطني للأعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية - حيث انفردت بنسبة 23.15% وبمجموع قيمة 7.34 مليار دولار متبوعة في المركز الثاني بإيطاليا 5.29 مليار / 16.70. فيما تحتل فرنسا المركز الثالث في قائمة زبائن الجزائر 3.61 / 11.40 ثم اسبانيا 3.56 مليار / 11.26% . فهولندا 2.36 مليار / 7.44% . كندا 1.8 مليار / 5.65% . البرازيل 1.78 مليار 5.61% . تركيا بلجيكا البرتغال وبريطانيا ثم مصر فألمانيا بمعدلات تتراوح ما بين 1.061 و 0.089 % .

وكانت إيطاليا في مبادلات عام 2003 تحتل مركز الزبون الأول للجزائر بقيمة 5.29 مليار ونسبة 16.70 من الصادرات الجزائرية فيما احتلت الجزائر المركز الثاني 2.91 مليار / 15.22% . لتليها مباشرة الولايات المتحدة الأمريكية 2.672 مليار / 13.97% . ثم اسبانيا 2.301 مليار / 12.03% . فهولندا 1.365 مليار / 7.13% .

كما كانت إيطاليا محتفظة بالمركز الأول في مبادلات عام 2002 3.796 مليار / 19.70% . متبوعة باسبانيا 2.700 مليار / 14. لتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثالث 2.482 مليار / 12.90% . متبوعة مباشرة بفرنسا في المركز الرابع 2.460 مليار / 12.80% .⁽²⁾ .
وقد كان الاتحاد الأوروبي محافظا على المرتبة الأولى بدون منازع كأول زبون للجزائر طيلة فترة 1990-1997 حيث استوعب ما بين 69.7% عام 1990 و 63.50% عام 1997 من الصادرات الجزائرية فيما ارتفعت هذه النسبة إلى 74% عام 1999 وتؤكد هذه الأرقام المركز المتقدم للاتحاد الأوروبي - مجتمعة - كأول زبون للجزائر حيث استوعب 8.3 مليار دولار من مجموع قيمة الصادرات الجزائرية لعام 1999 المقدرة ب 9.6 مليار دولار قبل أن تصل إلى 11.5 مليار دولار عام 2001⁽³⁾ .

⁽¹⁾ هناك هامش من الفرق بين إحصائيات المركز الوطني للأعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية (CNIS) من جهة ومصادر التجارة الخارجية الأمريكية:

Us census bureau. foreign trade cividion data dissemination
Branche. washington.d.c..202333.
<http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c7210.htm>

⁽²⁾ إحصائيات المركز الوطني للأعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية (CNIS)

⁽³⁾ *Marches tropicaux*, (21 avril 2000), p.2.

ومن بين الدول الأوروبية تأتي إيطاليا في المرتبة الأولى كأول زبون للجزائر بنسبة تتراوح ما بين 20.5% عام 1990 و 20.6% عام 1997 وقد سجلت الصادرات الجزائرية نحو إيطاليا أعلى نسبة لها عامي 1991 23.7% و 1995 22.4%. وتعكس هذه الأرقام مؤشر العودة القوية للشريك الإيطالي خلال سنوات الأزمة الجزائرية مما انعكس إيجابيا على حصة إيطاليا من سوق الاستثمارات في الجزائر بفضل الاستعداد الإيطالي لمغامرة في السوق الجزائرية رغم إكراهات التقلبات الأمنية التي عاشتها الجزائر في هذه الفترة وقد استطاعت إيطاليا خلال تلك الفترة أن تكسب تقدما في السوق التجارية الجزائرية على حساب الشريك الفرنسي .

ومن هذه أرقام يمكن ملاحظة الدور المتقدم لفرنسا في قائمة الشركاء التجاريين للجزائر كأول شريك تجاري أول ممون وثالث زبون أمام إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا حيث سجل إجمالي المبادلات التجارية للجزائر صادرات - واردات مع فرنسا عام 2003 تحسنا بنسبة 5.2% 6.7 مليار أورو مقابل عام 2002 6.5 مليار أورو و 2001 6.47 مليار أورو .

1- موقع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الخارجية للمغرب

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للمغرب بدون منازع حيث بلغت حصته من إجمالي المبادلات التجارية للمملكة المغربية ما لا يقل عن 65 عام 2003 و 61.2% عام 2000⁽¹⁾. وتبقى فرنسا تتصدر المركز الأول - حسب إحصائيات 2003 بفارق كبير عن باقي شركاء المملكة المغربية 25.7 متبوعة في المركز الثاني بإسبانيا 14.5% ثم إيطاليا في المركز الثالث 6.4% فبريطانيا 502 وألمانيا 4.6% لتأتي الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة في المركز السادس بنسبة 3.6%⁽²⁾.

(1) *Eurostrat*, op.cit.,

(2) Mission ambassade de France au maroc.commerce extérieur du maroc.economique ,(09juin 2004).

أنظر موقع المبادلات الاقتصادية بالسفارة الفرنسية في المملكة المغربية على شبكة الأنترنت :

<http://www.missioneco.org/maroc/index.asp>

الممونون الرئيسيون للمغرب

وتتصدر فرنسا قائمة مموني المغرب حيث احتلت المركز الأول عام 2003 بنسبة 20.7 من مجموع الواردات المغربية - المقدرة ب 12.3 مليار أورو - مقابل 19.1 % عام 2002 متبوعة بإسبانيا في المركز الثاني 12.5 % ثم إيطاليا 7.2 % وألمانيا 5.2 % .العربية السعودية 5 % وروسيا 4.6 % لتأتي الولايات المتحدة الأمريكية متأخرة في المركز السابع لقائمة مموني المملكة المغربية قبل بريطانيا 4 %⁽¹⁾ وحسب إحصائيات الواردات المغربية لعام 2002 فان فرنسا كانت محتفظة بالمركز الأول في قائمة المومنين بإجمالي 2519 مليون دولار بنسبة 21.2% من مجموع واردات المغربية متبوعة بإسبانيا في المركز الثاني 1601 مليون دولار -13.5 % ثم دول الخليج 1337 مليون دولار - 11.3 % فايطاليا 767 مليون دولار -6.5 % وألمانيا 664 مليون دولار -5.6 % .وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المركز السادس 561 مليون دولار قبل بريطانيا 527 مليون دولار 4.4 % والصين 350 مليون دولار -3.0 % . وقد كان الممونون الرئيسيون للمغرب خلال (1998 - 2002) يتوزعون على نحو الترتيب الأتي : الإتحاد الأوروبي (60.1%) ، باقي العالم (34.4%) الولايات المتحدة الأمريكية (4.2%) واليابان (1.3%) .

كما تراوحت نسبة تغطية فرنسا للواردات المغربية خلال فترة (1990-1997) ما بين 22.9% و 27.7% على التوالي ، واحتلت إسبانيا - بعد دول آسيا مجتمعة التي غطت ما بين 17.7 % عام 1990 و 18.2% عام 1997 من الواردات المغربية ، ودول الشرق الأوسط مجتمعة (من 12.2 % إلى 8.9%) المركز الموالي لفرنسا بنسبة تتراوح ما بين 8.4 % عام 1990 و 9 % عام 1997 . ومن جهتها ظلت الولايات المتحدة الأمريكية - في هذه الفترة - تحتل المركز الثالث بنسب تتراوح ما بين 6.3% عام 1990 و 6.5% عام 1997 . مما يؤكد تراجع الموقع الأمريكي في قائمة مموني المغرب حسب إحصائيات 2003. التي اكتفت فيها الولايات المتحدة - كما سبقت الإشارة - بالمركز السابع.

ويستخلص من هذه الأرقام ترتيب المومنين الرئيسيين للمغرب على النحو التالي : الإتحاد الأوروبي كمجموعة اقتصادية تضم أغلب الدول الأوروبية بنسبة معدلها 57% ، ثم فرنسا كأول دولة ممونة للمغرب بمعدل 22 % ، فإسبانيا 8.5% والولايات المتحدة الأمريكية 7% إيطاليا 6% ألمانيا 5% وتجدر الإشارة إلى أن هذا الترتيب يجب أن يوضع في إطار موقع دول آسيا - مجتمعة - ودول الشرق الأوسط - مجتمعة - التي تغطي على التوالي 17% و 11 % من الواردات المغربية .

(1) loc.cit.

الزبائن الرئيسيون للمغرب

تعتبر الإتحاد الأوروبي الزبون الأول للمغرب بدون منازع بنسبة 72.4 % حسب إحصائيات عام 2002 ، و تحتل فرنسا الدولة الزبونة الأولى للمغرب - حسب إحصائيات عام 2003- بنسبة تغطية للصادرات المغربية تعادل 33.8% ، متبوعة باسبانيا في المركز الثاني 17.1% ، ثم بريطانيا 7.3% ، فييطاليا (5.1%) ، ألمانيا (3.5%) ، الهند (3.4%) ، هولندا (3.2%) ، ولا تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في قائمة زبائن المغرب لعام 2003 إلا في المركز الثامن (1).

و قد سجل نفس التوجه تقريبا في خريطة الصادرات المغربية لعام 2002 ، حيث احتلت فرنسا مركز الدولة الزبونة الأولى للمغرب بقيمة 2355 مليون دولار بنسبة 14.9% من مجموع الصادرات المغربية ، متبوعة في المركز الثاني باسبانيا (1265 مليون دولار - 14.9%) ، ثم بريطانيا (668 مليون دولار - 7.9%) ، فييطاليا (479 مليون دولار - 5.6%) ، ألمانيا (477 مليون دولار - 5.3%) . وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المركز السادس (389 مليون دولار - 4.6%) ، قبل اليابان (286 مليون دولار - 3.4%) و هولندا (210 مليون دولار - 2.5%) و الهند (209 مليون دولار - 2.5%) و دول الخليج (167 مليون دولار - 2.0%).

و يحتل الإتحاد الأوروبي كمجموعة اقتصادية مركز الزبون الأول للمغرب خلال فترة (1998-2002) بنسبة تغطية للصادرات المغربية تفوق 67.7% ، متبوعة بباقي العالم (25.5%) ، ثم الولايات المتحدة الأمريكية (4.5%) ، و يليها اليابان (3.0%). (2)

3- موقع فرنسا و الولايات المتحدة في التجارة الخارجية لتونس:

يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لتونس بنسبة تغطية للمبادلات التجارية التونسية

(الصادرات - الواردات) تفوق 74.4% - أعلى نسبة تغطية للإتحاد الأوروبي مع دول المغرب العربي - ، حسب إحصائيات عام 2000 (3). و تحتل فرنسا مرتبة الشريك التجاري الأول لتونس (أول ممون و أول زبون لتونس) بنسبة تغطية للمبادلات التجارية التونسية تفوق 26.6% حسب إحصائيات عام 2001، و 28.5% لحساب عام 2004 (4).

و قد بلغت صادرات تونس لعام 2001 ما قيمته 6 ملايين دولار فيما قدرت واردات هذا البلد لنفس السنة بـ 8.4 مليار دولار مما يسجل عجزا في الميزان التجاري بقيمة (2.4 مليار دولار) . (انظر الجدول رقم 5/).

(1) Loc.cit.

(2) Dree.statistiques maroc.juittet (2004), mineft-dree/trésor.

(3) EUROSTAT.op.cit.,

(4) Ministère des affaires étrangères français.

<http://www.france.diplomatiques.gouv.fr>

الممونون الرئيسيون لتونس :

يعتبر الإتحاد الأوروبي - كما هو الحال بالنسبة لكل من الجزائر و المغرب - الممون الرئيسي لتونس حيث يغطي ما بين 72.4% (عام 1990) و 72.9% (عام 1997) و 70.7% عام 2000 من الواردات التونسية . و قد تراوح حجم صادرات الاتحاد الأوروبي لتونس ما بين 4602 مليون دولار (عام 1993) و 5796 مليون دولار عام (1997)⁽¹⁾.

و تحتل فرنسا من بين الدول الأوروبية المركز الأول في تموين الواردات التونسية منذ بداية التسعينات بنسب تتراوح ما بين 27.9% (عام 1990) ، و 23.8% (عام 1997) قبل أن يتعزز المركز الفرنسي أكثر في 1998 (27%)⁽²⁾.

و حافظت فرنسا على نفس المركز في قائمة مموني تونس لعام 2002 بحجم صادرات بلغ 2.08 مليار اورو ، فيما لم تتعد الصادرات الأمريكية لتونس في نفس السنة 194 مليون دولار .(انظر جدول المبادلات الأمريكية مع دول المغرب العربي: رقم ف7/2).

أما في سنة 2003 فقد تراجعت الصادرات الفرنسية لتونس بنسبة 7.2% - عن عام 2002- رغم احتفاظها بالمركز الأول دائما ، مقابل 170 مليون دولار فقط للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد سجل الموقع الفرنسي في قائمة مموني تونس تحسنا جديدا لحساب عام 2004 بنسبة تغطية تعادل 25.1% ، متبوعة بإيطاليا(19.0%) و ألمانيا (8.4%) و تكتفي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تتراوح ما بين 5.2% عام 1990 و 4.3% عام 1997 و 3.4% عام 1998⁽³⁾.

و تعتبر إيطاليا الشريك الرئيسي الثاني بنسبة متزاوية ما بين 15.9% (عام 1990) و 19.3% (عام 1997) تليها ألمانيا بنسبة 13.5% (عام 1997) ثم مجموعة الدول الإفريقية بنسب متزاوية ما بين 4.9% (عام 1990) و 5.9% (عام 1997).

الزبائن الرئيسيون لتونس:

يحتل الإتحاد الأوروبي المرتبة الأولى بدون منازع كزبون رئيسي لتونس حيث استوعب ما لا يقل عن 74.4% (عام 2000) و 80.1% (عام 1996) ، إذ بلغ حجم واردات الإتحاد الأوروبي من تونس ما يتراوح بين 3022 مليون دولار من مجموع الصادرات التونسية المقدرة بـ 3804 مليون دولار (عام 1993) ، و 4419 مليون دولار من مجموع 5517 مليون دولار (عام 1996).

و تعتبر فرنسا الزبون الأوروبي الأول لتونس بنسب تراوحت ما بين 26.6% (عام 1990) و 25.7% (عام 1996).وقد احتلت فرنسا نفس المرتبة الأولى في قائمة زبائن تونس عام 2004 بنسبة

(1) *EUROSTAT*, op.cit.,

(2) *Marches tropicaux*, (du 25 juin. 1999).

(3) *International trade station year book*, op.cit., p.99.

تغطية تفوق 33.1 % ، متبوعة بإيطاليا و ألمانيا ، وعلى سبيل المقارنة استوعبت فرنسا بنفس النسبة تقريبا ما يعادل 2470 مليون اورو -أول زبون لتونس- لحساب عام 2001 مقابل 121 مليون دولار فقط للولايات المتحدة الأمريكية و التي لا تتعدى نسبة تغطيتها للصادرات التونسية 0.5% برتبة الـ 12 في قائمة زبائن تونس.و تعتبر ايطاليا الزبون الثاني لتونس بنسب تتراوح ما بين 21.2% و 20.7% ما بين 1990 و 2004 . و تؤكد هذه الأرقام الفرق الشاسع لمركزي كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية- لصالح الأول- في التجارة الخارجية لتونس.(انظر جدول المبادلات التجارية لدول المغرب العربي مع فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية).

4- التجارة الخارجية لليبيا:

خلافا للبلدان المغاربية الثلاثة الأخرى (الجزائر - المغرب - تونس) ، فان مركز كل من فرنسا و بدرجة اكبر الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر ضعيفا في التجارة الخارجية لليبيا التي يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي لها باعتباره أول ممون للواردات الليبية بنسبة 55.4% عام 1997 و أول زبون لليبيا بنسبة تقارب 80% من نفس السنة. و تعتبر ايطاليا أول شريك أوروبي، لليبيا كـمـون بنسبة 15.8% و زبون بنسبة تفوق 40% ، أما فرنسا فلا تتعدى نسبة استيعابها للواردات الليبية ما بين 7.4% (عام 1990) و 6.2% (عام 1997) ، فيما تستوعب ما يقارب 8% من الصادرات الليبية.وقد شهدت المبادلات التجارية الخارجية الليبية تراجعا محسوسا منذ 1992 جراء الحظر الدولي المفروض على ليبيا من طرف المجموعة الغربية ولم تعرف بداية الانتعاش إلا في غضون 1997 من خلال الخرق الفعلي لإجراء الحظر من طرف دول جنوب أوروبا مثل ايطاليا ، ألمانيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي و بعض الدول الآسيوية.

المطلب الثالث

الاستثمارات الفرنسية و الأمريكية في دول المغرب العربي

حالة الجزائر:

شهدت الجزائر حركية الاستثمارات الفرنسية في الجزائر تحركا كبيرا منذ مطلع الألفية الجديدة ، حيث قدرت هذه الاستثمارات بـ 4 ملايين دولار خلال عام 2005 تستفيد منها الشركات الفرنسية في قطاعات النقل، الكهرباء ن المحروقات ، التجهيز الصناعي و البناء، فيما وقعت فرنسا مع الجزائر على عقود 2007 تفوق 2 مليار اورو . وتقدر نسبة مساهمة الشركات الفرنسية و فروعها بالجزائر في سوق الشغل بحوالي 6000 عامل.

و قد كان حجم الاستثمارات الفرنسية ضعيفا في الجزائر -مقارنة بالدول المغاربية الأخرى- بحيث لم يتعد عتبة 600 مليون اورو ما بين 2001-2002، ليبدأ بالتنامي بالغا 1 مليار اورو عام 2003، حيث تحتل الجزائر المرتبة 50 في قائمة الدول المستقبلة للاستثمارات المباشرة الفرنسية. و تشكل هذه

الاستثمارات قطاعات الاتصالات ، مواد البناء و الكيمياء ، الأشغال العمومية ، الصناعات الميكانيكية ، الصناعات النسيجية ، الصيد ، النقل و التكنولوجيات الحديثة.

وتستحوذ صناعة السيارات الفرنسية (رونو-بيجو-سيترولين) على 70% من سوق لسيارات في الجزائر ، حيث تغطي واردات الجزائر من هذه السيارات 24% من إجمالي الصادرات الفرنسية لجزائر . كما تضاعفت الواردات الفرنسية من النفط الجزائري بنسبة 12% عام 2003مقارنة بعام 2002 ، بحيث تغطي الجزائر 11.5% من واردات الطاقة الفرنسية و اكثر من 20% من وارداتها من الغز. و تعتبر الجزائر ثالث ممون بالنفط لفرنسا بعد العربية السعودية و روسيا و امام نيجيريا⁽¹⁾.

ومن جهتها بلغت الاستثمارات الأمريكية في الجزائر عام 2002 حوالي 4.5 مليار دولار -الجزء الكبير منها لقطاع المحروقات- فيما قفز هذا الرقم إلى 7 ملايين دولار عام 2003.

وقد ارتفع حجم مساهمة الشركة الأمريكية لضمان القروض في الجزائر من 1.5 مليار دولار إلى 4 مليار دولار عام 2003. كما وقعت الولايات المتحدة الأمريكية مع الجزائر في جويلية 2001 على معاهدة اطار التجارة و الاستثمار -trade and investment framework- كمؤشر لرغبة البلدين في تطوير قطاعات استثمارية أخرى خارج اطار المحروقات التي على حجم الاستثمارات الأمريكية في الجزائر. و كمؤشر لبداية اهتمام الشركات الأمريكية بالجزائر - خارج اطار المحروقات-، ارتفعت المشاركة الأمريكية في المعرض الدولي للجزائر خلال ست سنوات من 24 شركة عام 2000 إلى 44 شركة عام 2005 اي بزيادة تقارب 85% .

حالة المغرب:

تعتبر فرنسا ثاني مستثمر أجنبي في المغرب بمجموع 9.8 مليار درهم لحساب عام 2003-مقابل 2.2 مليار درهم عام 2002، و يحتل المغرب المركز الـ 22 في قائمة الدول المستقبلية للاستثمارات الفرنسية في العالم ، متقدما تونس - المرتبة 41 -مصر- الـ 47- ، و الجزائر - المرتبة الـ 50-.

وقد بلغ حجم الاستثمارات الفرنسية في المشاريع المصادق عليها في المغرب عام 2003، حوالي مليار درهم.

ويوجد بالمغرب 500 فرع للشركات الفرنسية بحيث تشغل مالا يقل 75000 عامل، و يتعلق الأمر بشركات توتال ، فيفندي اونيفيرسيل ، فرانس تيليكور ، سوير ، اودي اف، رونو ، الكاتيل ، الستوم ، بويقس، بينبي باريناو سوسييتي جينيرال و غيرها من الشركات الفرنسية التي يعود تواجدها بالسوق المغربية إلى عقود طويلة⁽²⁾

(1) Mission économique, *Ambassade de France en Algérie*, (03 février 2005).

(2) Mission économiques, *ambassade de France au Maroc*. investissements directes.étrangers et présence française.au.maroc,(18 janvier 2005) .

ومن جهة أخرى ، وعلى الرغم من ضعف حجم العلاقات الاقتصادية بين المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية ، فان توقيع المغرب لمعاهدة التجارة الحرة - free trade agreement/ fta - في جوان 2004، و الذي يحمل دلالة سياسية تنافسية مع الاتحاد الأوروبي أكثر مما يستجيب لاعتبارات اقتصادية بحتة ، كان وراء إلغاء الرسوم الجمركية على أكثر من 95% من السلع المتبادلة بين المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية ، و قد بلغ حجم الوكالة الأمريكية لدعم الاستثمار US-AID- في المغرب 11.9 مليون دولار لحساب عام 2003⁽¹⁾.

حالة تونس:

تمثل فرنسا - ضمن دول الاتحاد الأوروبي- أول مستثمر أجنبي في تونس من حيث حجم الأموال المخصصة و الشركات المتواجدة و قد بلغ حجم الاستثمارات الاقتصادية المباشرة لفرنسا في تونس 73.5 مليون اورو عام 2004 ، مسجلا بذلك زيادة في هذا الحجم بنسبة (33%) عن عام 2003 الذي قدرت فيه الاستثمارات الفرنسية بتونس بقيمة 55.1 مليون اورو.

وتأتي المؤسسات الفرنسية و فروعها في مقدمة الشركات و الفروع الأجنبية بتونس بحصة 1046 مؤسسة و فرع فرنسي (40% من مجموع الشركات و الفروع الأجنبية بتونس)، حيث تشغل المؤسسات الفرنسية في تونس ما لا يقل عن 84000 عامل (أكثر من ثلث اليد العاملة التونسية المشغلة في المؤسسات الأجنبية بتونس).

وخلافا لاستثمارات الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، وإيطاليا المركزة على قطاع الطاقة في تونس ، فان المؤسسات الفرنسية تتمركز أكثر في قطاع النسيج و الألبسة ، وقد بدا اهتمام المؤسسات الفرنسية منذ أربع سنوات ينصب على قطاعات الكهرباء ، و الصناعات الالكترونية ، الإعلام الآلي و الاتصالات⁽²⁾.

وفي اطار العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وقعت تونس على معاهدتا طار التجارة و الاستثمار -trade and investment framework agreement- في أكتوبر 2002 بهدف تطوير و ترقية التجارة و الاستثمار بين البلدين . و يعتبر هذا الإطار خطوة في طريق التوقيع على معاهدة التجارة الحرة بين البلدين ، حيث تطمح تونس للتوقيع عليها مستقبلا-على غرار المغرب-. و قد استفادت تونس - التي يوجد بها مقر مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط mepi -من دعم مالي في اطار هذا البرنامج قدر بـ4 مليون دولار لفترة (2001-2003)⁽³⁾.

⁽¹⁾ أنظر موقع كتابة الدولة الأمريكية الخاص بعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع المغرب :

<http://www.state.gov/r/pa/ei/bng/5431.htm>

⁽²⁾ *Ambassade de France au Tunisie* , investissements missions économiques directes étrangers et présence française.au.maroc,(19 mai 2005).

⁽³⁾ أنظر موقع كتابة الدولة الأمريكية الخاص بعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الجزائر :

<http://www.state.gov/r/pa/ei/bng/5439.htm>

المطلب الرابع

اج

استنت

ات

تفيد أرقام المبادلات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية مع دول المغرب العربي خلال عشر سنوات الأخيرة لفترة (1995-2004) الاستنتاجات التالية حسب مختلف الأطر التحليلية:

1. مبادلات التجارة الأمريكية مع دول المغرب العربي(1995-2004):

تعتبر الجزائر الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي حيث بلغ مجموع المبادلات الأمريكية مع الجزائر (صادرات - واردات) خلال فترة (1995-2004) ما يعادل 38.042 مليار دولار ، و يليها المغرب في المركز الثاني بفارق كبير (8.589 مليار دولار) ثم تونس (3.287 مليار دولار) فموريتانيا (334.4 مليون دولار) . و يفسر هذا المركز المتقدم للجزائر في حجم المبادلات التجارية الأمريكية في منطقة المغرب العربي بالوزن الكبير الذي تمثله صادرات النفط الجزائرية للولايات المتحدة الأمريكية كما هو الشأن بالنسبة لصادرات الفوسفات المغربية لهذا البلد.

تعتبر الجزائر أول زبون مغاربي للولايات المتحدة الأمريكية خلال نفس الفترة بمجموع (8.3 مليار دولار) مقابل 4.9 مليار دولار للمغرب و 2.3 مليار دولار لتونس و أخيرا موريتانيا بـ: 312 مليون دولار فيما تبقى المبادلات التجارية الأمريكية مع ليبيا منعدمة.

تعتبر الجزائر الممون المغاربي الأول للولايات المتحدة الأمريكية بدون منازع و فارق شاسع عن المغرب و تونس ، حيث بلغ إجمالي الصادرات الجزائرية للولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة 29.7 مليار دولار ، مقابل 3.6 مليار للمغرب و 967 مليون دولار لتونس ، فيما لا تتعدى الصادرات الموريتانية للولايات المتحدة الأمريكية عتبة 22 مليون دولار . و يفسر هذا الوضع بحجم الصادرات النفطية الجزائرية الهام للولايات المتحدة الأمريكية.

الجزائر هو البلد المغاربي الوحيد (بفضل حجم صادراته من النفط و الغاز) الذي يسجل فائضا في ميزانه التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ عجز الميزان التجاري الأمريكي مع الجزائر خلال هذه الفترة (1995-2004) ما يعادل (-21.3 مليار دولار) ، فيما حققت الولايات المتحدة الأمريكية خلال نفس الفترة فائضا تجاريا مع كل المغرب (+1.2 مليار) ، وتونس (1.3 مليار) ، و موريتانيا (291 مليون دولار).

سجلت المبادلات التجارية الأمريكية - الجزائرية أكبر حجم لها عام 2004 (8.1 مليار دولار) ، إذ بلغت الواردات الأمريكية من الجزائر رقمها القياسي (7.4 مليار دولار) خلال العشر سنوات التي تلت عام 1995، مما يؤكد رهان الولايات المتحدة الأمريكية على المحروقات الجزائرية في المنطقة منذ السنوات الأخيرة لا سيما على ضوء الاكتشافات الجديدة التي سجلتها الصحراء الجزائرية في مجال المحروقات خلال السنوات العشر الأخيرة .

عرض مقارنة لإجمالي المبادلات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية مع دول المغرب العربي

(مليون دولار)

فترة (1995-2004)

الصادرات الأمريكية	الواردات الأمريكية	صادرات + واردات	
8324	29718	38043	الجزائر
4913	3676	8589	المغرب
2320	967	3287	تونس
-----	-----	-----	ليبيا
312	21	333	موريتانيا
15869	34382	50251	المجموع

الجدول رقم 3

المصدر: إحصائيات المبادلات التجارية الأمريكية مع دول المغرب العربي (1990-2005).

2. المبادلات التجارية الفرنسية مع دول المغرب العربي (1995-2004):

يعتبر المغرب الشريك التجاري الأول لفرنسا في منطقة المغرب العربي خلال فترتي (1995-

2000) و (2002-2003) بمجموع مبادلات (صادرات - واردات) يعادل 179.5 و 11 مليار أورو على التوالي* ، تليها الجزائر في المركز الثاني بمجموع (154 مليار فرنك فرنسي - 11 مليار أورو على التوالي) ، ثم تونس (131 مليار فرنك - 10 مليار أورو).

تعتبر الجزائر و المغرب أول زبائن فرنسا خلال فترة (1995-2000) بمجموع 88.5 مليار فرنك ، متقدما بذلك على الجزائر (64 مليار فرنك) ، وتونس (56 مليار فرنك) . وفي المقابل يبقى البلدان الثلاثة في نفس المستوى تقريبا خلال فترة(2002-2003) بمجموع 5 مليار أورو تقريبا لكل منها.

* تقدير المبادلات التجارية الخارجية لفرنسا كان يتم قبل عام 2000 بالفرنك الفرنسي ، عملة استبدلت عملة التقدير بعد هذه الفترة بالأورو - العملة الموحدة للإتحاد الأوروبي.

يعتبر المغرب البلد المغاربي الأول (بفصل حجم صادراته الزراعية) الذي تسجل معه فرنسا اقل نسبة فائض في ميزانها التجاري خلال فترة (1995 - 2000) بمجموع (+2.5 مليار فرنك لصالح فرنسا) ، متبوعا بتونس (+19 مليار فرنك) ، و أخيرا الجزائر (+26 مليار فرنك). و في المقابل استطاع المغرب و تونس تحقيق التوازن التجاري مع فرنسا خلال فترة (2002 - 2003) ، فيما سجلت فرنسا فائضا مع الجزائر بحجم (+ مليار اورو).

3- عرض مقارنة للمبادلات التجارية الفرنسية و الأمريكية مع دول المغرب العربي (1995-2003):

تعتبر فرنسا الشريك التجاري الأول (صادرات - واردات) لمجموع الدول المغاربية الثلاثة - الجزائر ، تونس و المغرب- بمجموع 77 مليار دولار لفترة (1995-2004) ، و 34 مليار دولار لفترة (2000-2003) ، فيما حققت الولايات المتحدة الأمريكية في مبادلاتها التجارية مع هذه الدول إجمالي 23.8 مليار دولار (1995-2000) ، و 10.75 مليار دولار (2000-2003)⁵ .
تتقدم فرنسا على الولايات المتحدة الأمريكية في قائمة ممولي دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر ، المغرب ، تونس) ، حيث بلغ مجموع صادرات فرنسا لهذه الدول خلال فترة (1995-2000) 42.5 مليار دولار مقابل 8.5 مليار دولار فقط للولايات المتحدة الأمريكية . فيما بلغ هذا الرقم بالنسبة لفرنسا خلال فترة (2002-2003) حجم 17.5 مليار دولار ، مقابل 2.79 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية.

تتقدم فرنسا على الولايات المتحدة الأمريكية في قائمة زبائن دول المغرب العربي الثلاث ، حيث بلغ مجموع واردات فرنسا منها خلال فترة (1995-2000) 34.5 مليار دولار ، مقابل 14.73 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية . فيما بلغت واردات فرنسا من هذه الدول لفترة (2002-2003) حجم 16.5 مليار دولار ، مقابل 7.96 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية.
حققت فرنسا فائضا تجاريا مع المغرب العربي الثلاث بنسبة(+ 8 مليار دولار) لفترة (1995-2000) ، و (+1 مليار دولار) لفترة (2002-2003)، في حين سجلت الولايات المتحدة الأمريكية عجزا تجاريا مع دول المغرب العربي الثلاث بنسبة (- 6.23 مليار دولار) ، و (- 5.17 مليار دولار)

جدول مقارنة للمبادلات التجارية الأمريكية مع دول المغرب العربي خلال فترتي (1995-2000) و (2002-2003)

* تم تحويل قيمة المبادلات التجارية الفرنسية إلى الدولار .

المجموع			المجموع			
8.4	1.4	7	16.9	4.07	13.3	الجزائر
مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	
1.80	1.03	777	5.07	3.07	2	المغرب
مليار دولار	مليار دولار	مليون دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	
559	364	195	1.837	1.4	437	تونس
مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليون دولار	
10.759			23.837	8.54	14.737	المجموع
مليار دولار			مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	

الجدول رقم 4 المصدر: عرض إحصائي

جدول مقارنة للمبادلات التجارية الفرنسية مع دول المغرب العربي خلال فترتي (1995-2000) و (2002-2003)

فترة 2003-2002		فترة 2000-1995		
الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	
6 مليار فرنك	5 مليار فرنك	90 مليار فرنك	64.15 مليار فرنك	الجزائر
5 مليار فرنك	5 مليار فرنك	91 مليار فرنك	88.5 مليار فرنك	المغرب
5 مليار فرنك	5 مليار فرنك	75 مليار فرنك	56 مليار فرنك	تونس
16 مليار فرنك	15 مليار فرنك	256 مليار فرنك	208.65 مليار فرنك	المجموع

الجدول رقم 5

استنتاج

وهكذا يبرز من خلال هذا العرض التحليلي الإحصائي في هذا المبحث ، الموقع التجاري المتقدم لفرنسا على الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي ، فيما تبقى أهمية المبادلات التجارية الأمريكية في المنطقة مقتصرة على الجزائر كمون هام بالنفط و الغاز.

و في المقابل تسجل العودة القوية لموقع الاستثمارات الأمريكية في المغرب العربي لا سيما بالنسبة لقطاع المحروقات في الجزائر - حوالي 7 مليار دولار عام 2004- . و عليه فان منطقة المغرب العربي تبدو في سلم المبادلات التجارية و الاستثمارات، أكثر أهمية لفرنسا مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية ، باستثناء ما يتعلق بقطاع المحروقات في الجزائر و ليبيا مستقبلا.

المبحث الثالث

موقع الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا (أوروبا) في سوق الطاقة لمنطقة المغرب العربي

يشكل سوق الطاقة في المغرب العربي - الجزائر و ليبيا تحديدا - احد مجالات الاحتكاك الاقتصادي - تكاملا و تنافسا- بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة و أوروبا عموما ، و فرنسا تحديدا من جهة أخرى.

المطلب الأول

الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية و الفرنسية - (الأوروبية) العالمية

1- الإستراتيجية الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية :

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول مستهلك للطاقة في العالم ، حيث تستوعب 23% من إجمالي الطاقة المستهلكة في العالم ، و 25% من الغاز . و يستهلك أمريكي واحد ما معدله 8 طن من النفط سنويا ، إذ يفوق استهلاك نظيره الأوروبي بضعفين⁽¹⁾.

وحسب بيانات مركز الدراسات السياسية و الدولية في واشنطن ، فقد كانت الولايات المتحدة تستورد في عام 1973 حوالي 36 % فقط من احتياجاتها من الطاقة، و في عام 2000 استوردت حوالي 57 % من حاجاتها من الطاقة، لترتفع هذه النسبة تدريجيا حتى بلغت نحو 60% عام 2003، مما يعمق التبعية الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية نحو تموينات النفط الخارجية . وفي الوقت

⁽¹⁾ Jean marie chevalier, "pétrole dépendance et turbulences politiques " *politique internationale*, (france n105 automne2004).

الراهن يستهلك الأمريكيون 19.5 مليون برميل من النفط يوميا ، من بينها 11.5 مليون برميل يتم استيرادها، ومن المنتظر أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل حسب هذه الدراسات⁽²⁾.

ويذهب خبراء النفط في الولايات المتحدة إلى أن حجم الاستهلاك العالمي في حال النمو الاقتصادي ستكون في الفترة من عام 2000 و حتى عام 2025 أعلى من كل مثيلاتها في التاريخ، و هو ما يدفع النفط إلى أن يكون السلعة الأهم في العالم . و في هذا السياق يتوقع لورد براون كبير المديرين التنفيذيين في شركة بريتيش بتروليوم (بي.بي) أن يستمر النفط و الغاز كمصدر أول للطاقة في السنوات الـ 35 المقبلة على الأقل⁽³⁾.

وتعتبر إستراتيجية "الأمن الطاقوي" من أبرز أهداف الإطار جيوسياسي و جيو استراتيجي الذي وضعتة الولايات المتحدة الأمريكية على ضوء مخلفات حرب الخليج (1990-1991) التي فتحت عهدا استراتيجيا جديدا.

وقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الإطار الاستراتيجي الجديد، على الاستجابة لنقطة حاسمة تتعلق مباشرة بمستقبل نظامها الاقتصادي ، و تتمثل في تأمين مصادر الطاقة و معابر نقلها في مختلف نقاط العالم . و ظلت القضية الإستراتيجية الأمريكية الرئيسية لمرحلة التسعينات و القرن الواحد و العشرين تتمثل في ضمان التحكم في الرهانات الطاقوية ، باعتبار أن أكثر من 50 % من احتياجات الاقتصاد الأمريكي من الطاقة مصدرها الخارج⁽¹⁾، بالإضافة إلى التوقعات التي تذهب إلى مزيد من التبعية للاقتصاد الأمريكي لمادة النفط.

وقد أرغمت هذه التبعية ذات البعد الاستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية على تحديد إطار جيو- استراتيجي شامل للتحكم في الرهانات الطاقوية ، و تشمل هذه الإستراتيجية النشطة المشترك لشركات قطاع الطاقة و شركات الاستثمار و القروض (oil – gas arms business) المدعم من طرف الأجهزة الحكومية الأمريكية⁽²⁾.

وبالإضافة إلى البعد الحيوي الذي تشكله مصادر الطاقة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي ، فان الرهان الطاقوي يحتل مركزا متقدما في الأدوات الإستراتيجية للسياسة الدولية الأمريكية في تعزيز هيمنتها العامية لا سيما في المجال الاقتصادي و تحديدا أمام المنافسين الرئيسيين مثل أوروبا و اليابان.

⁽²⁾ loc.cit.

⁽³⁾ loc.cit.

أنظر أيضا:

Chemes eddine chitour, *géopolitique du pétrole et mondialisation*.office des publications universitaires,(1998).

⁽¹⁾ Chemes eddine chitour, *la politique et la nouvel ordre pétrolier* (international editions dahleb4,1995).

⁽²⁾ Bernard ravennel , *l'algerie entre la France et les etats-unis*,op.cit.,p.163.

فالانتشار الاستراتيجي الأمريكي الجديد يرمي ، من بين أهدافه ، إلى التحكم في مصادر الطاقة الرئيسية في العالم، و توظيف هذه الأداة الإستراتيجية في إدارة صراعها التنافسي مع القوى الدولية الثانوية التي تفتقد لموارد طاقة ذاتية كما هو الشأن بالنسبة لليابان و أوروبا.

ويرى الأمريكيون أن التحكم في المصادر الطاقوية الإستراتيجية للنظام الصناعي ، من شأنه أن يعزز رهان الولايات المتحدة الأمريكية في تكريس التبعية الإستراتيجية و الاقتصادية التي يسعى الأمريكيون لفرضها على منافسيهم الدوليين، ومن ثم الحيلولة دون انفراد كل من أوروبا و اليابان بالاستقلالية في إستراتيجيتها النفطية ، و الإبقاء على هامش من فرص الضغط الأمريكي على هذين المنافسين الاقتصاديين الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية.

ويمتد هذا المجال جيو - استراتيجي المعني بالرهان الأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط على طول شريطه الجنوبي من المغرب غربا إلى الخليج و بحر قزوين شرقا، حيث يجعل هذا الطرح جيو - استراتيجي شامل ، فالأمريكيين ينظرون إلى منطقة المغرب و المشرق العربي إلى القوقاز كفضاء استراتيجي متكامل ، مما يفسر المنظور الاستراتيجي الموسع للحلف الأطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. و قد كان لمنظور الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الأمن الطاقوي اثر مباشر على السياسة الأمريكية في المنطقة حسب التقسيم التالي:

شرقا: سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق استقرار سياسي في الشرق الأوسط على ضوء مساري السلام الإسرائيلي - الفلسطيني و الإسرائيلي- العربي. و هو المشروع السياسي الذي أرفقه الأمريكيون بمشاريع بناء اقتصادي في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (مشروع MENA- مشروع الشرق الأوسط الكبير)⁽¹⁾ ، تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية التي راهنت على سوق إقليمية موسعة تضم إسرائيل و الدول العربية في المنطقة.

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية مراقبة بحر قزوين من خلال " دبلوماسية أنابيب النفط و الغاز -diplomatic du pipeline- لضمان التحكم في ممرات الأنابيب الرئيسية في المنطقة و تأمينها من خطر إقليمي قد تشكله أي قوة معادية في المنطقة.

غربا : البحث عن تسوية لقضية الصحراء الغربية (اتفاقية هيوستون 1998- لقاءات وايمغ أوت 2001- مخطط بيكر للتسوية) ، بالإضافة إلى شن هجوم تجاري و اقتصادي عبر الشركات الأمريكية في القارة الإفريقية و استهداف ثلاث مناطق بترولية رئيسية فيها:

أ- إفريقيا الجنوبية(جنوب إفريقيا - انغولا)

ب- إفريقيا الغربية(نيجيريا - كامرون - كونغو)

(1) شبكة النبا للمعلوماتية " تأمين مصادر الطاقة قلق أمريكي على المستوى الاستراتيجي " 2008/02/1
<http://www.annabaa.org/nbanews/69/054.htm>

ت- شمال إفريقيا (الجزائر - ليبيا)⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن حماية مصادر النفط و ممرات نقله و تسويقه في العالم ، يحتل مركزا متقدما بل و رئيسيا في الإستراتيجية الدولية الأمريكية الجديدة ما بعد 11 سبتمبر 2001، من خلال الانتشار الاستراتيجي و العسكري المكثف عبر مختلف النقاط الحيوية في العالم لتموينات الطاقة، و توفير الحماية الأمنية الإستراتيجية للدول الممونة للولايات المتحدة الأمريكية بالنفط و الغاز⁽³⁾.

2- الإستراتيجية الطاقوية الأوروبية- الفرنسية

تعاني دول الاتحاد الأوروبي من تبعية طاقوية حادة بحكم افتقارها لهذه الموارد باستثناء بحر الشمال ، النرويج وهولندا-و يتوقع المختصون أن تتعمق هذه التبعية الطاقوية الأوروبية للتموينات الخارجية عام 2010 بنسبة تفوق 85% رغم الأثر الايجابي لانضمام النرويج للاتحاد الأوروبي⁽¹⁾. وعلى الرغم من الإستراتيجية المتوسطة الجديدة التي انتهجتها أوربا منذ منتصف التسعينات والتي تجسدت في مسار برشلونة منذ 1995 إلا أن هذا المشروع الشراكي الاورو-متوسطي لم يخصص إطارا هاما للطاقة والمحروقات على الرغم من احتياجاتها الكبيرة من هذه المادة الإستراتيجية التي قد ترهن مصير حركيتها الصناعية من جهة وتكرس تبعيتها للإستراتيجية الطاقوية الأمريكية عبر العالم . ويذهب المحللون إلى التأكيد أن الاتحاد الأوروبي ليست لديه سياسة طاقوية مشتركة ،وقد يفسر ذلك الاعتقاد السائد في السنوات الأخيرة بالوفرة الكبيرة في سوق العرض مما يستبعد مشكل التموين وكذا الرهان على الولايات المتحدة الأمريكية في حال حدوث الطوارئ⁽²⁾ .

ويضاف إلى هذه العوامل عنصر آخر يتعلق باستقلالية الشركات النفطية عن مصالح الدول .وكمثال على ذلك جهاز الدول في فرنسا سوى نسبة 10 بالمائة من رأسمال شركة ايلف elf و 2 % من شركة توتال - total قبل اندماج الشركتين في شركة واحدة⁽³⁾.

ورغم هذه المعطيات فان الاتحاد الأوروبي بدا يولي أهمية خاصة لأمنه الطاقوي وهو ما يؤكد تصريح نائبه رئيس اللجنة الأوروبية المكلفة بالطاقة والنقل لويولادي لاتشييو - loyolade palatchio

⁽²⁾ *Le figaro*, (03 septembre, 1993).

⁽³⁾ *La politique énergétique internationale des états – unis*, conférence. avec pierre noel. ifri. (09/03/2004).

⁽¹⁾ Chems eddine , *géopolitique du pétrole et mondialisation*, op., cit. pp.178-180.

⁽²⁾ Bernard ravenel, op., cit. p.165.

⁽³⁾ Ibid., p.166.

التي عبرت عن حرص الدول الأوروبية الخمسة عشر 15 على النشاط في المناطق النفطية الجديدة كأحواض منطقة بحر قزوين التي يمكن لاحتياجاتها المحتملة أن تعوض التموينات الأوروبية على المدى المتوسط ، مؤكدة أن اللجوء المباشر للتموينات انطلاقا من الشرق الأوسط يجب أن تبقى إحدى أولويات الاتحاد الأوروبي⁽⁴⁾.

كما ترى ممثلة الاتحاد الأوروبي أن الغاز اخذ يحتل حصة هامة من السوق في الحصييلة الطاقوية العالمية خاصة لتعويض الفحم والنفط وفي هذا المنظار دعت "دي بالتشيو" الاتحاد الأوروبي أن ينظر بجدية في امن مستقبله الغازي وتنمية إستراتيجية غازية ملائمة ، باعتبار أن الموارد النفطية والغازية العالمية الرئيسية توجد في شمال إفريقيا ، إفريقيا جنوب الصحراء، الشرق الأوسط ، روسيا وأمريكا الجنوبية

وتؤكد المسؤولة الأوروبية أن تنويع التموينات الغازية ضرورية أكثر وان أفاق نمو طلب الاتحاد الأوروبي على الغاز ترغم المجموعة الأوروبية تعزيز التموينات انطلاقا من بلدان جنوب المتوسط وروسيا⁽¹⁾.

ومن جهتها تعتبر فرنسا رفقة إيطاليا -من أكثر الدول الأوروبية الكبرى المحرومة من موارد رجع نفسه الطاقة إذ أن إنتاج الطاقة في فرنسا مرتبط أساسا بالفحم والطاقة الكهربائية. وقد ظل الاقتصاد الفرنسي منذ 1950 مرهونا بنسبة كبيرة بالتموينات الخارجية من الطاقة⁽²⁾.

المطلب الثاني

المغرب العربي في سوق الطاقة العالمية

تعتبر منطقة المغرب العربي من أهم مناطق العالم لاحتياطي وإنتاج الطاقة ، ويتعلق الأمر تحديدا بكل من الجزائر ، ليبيا وبدرجة أقل تونس.

وتعتبر الجزائر احد أقطاب الطاقة في منطقة -عضو في منطقة اوبيك- باحتياطي من الاكتشافات المؤكدة من البترول يقدر بحوالي 11.8 مليار برميل ، وقد بلغ إنتاجها من النفط 1.23 مليون برميل /يوم عام 2004، فيما يقدر احتياطها من الغاز حوالي 160 تريليون متر قدم-المركز السابع عالميا ويبلغ إنتاجها 70 مليار متر مكعب/سنويا -المرتبة السادسة عالميا-.

والى جانب الجزائر تشكل ليبيا قطبا طاويا رئيسيا في المنطقة بإجمالي احتياطي من النفط يفوق 5.29 مليار برميل، ويبلغ لنتاجها 401 مليون برميل/يوم- ثاني أكبر منتج للنفط في إفريقيا بعد

⁽⁴⁾ تصريح نائبة رئيس اللجنة الأوروبية المكلفة بالطاقة والنقل دي بالاتشيو كان في 7 جويلية 2001 ، اظر برقية وكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ 2001/07/07.

⁽¹⁾ المرجع نفسه.

⁽²⁾ Chemes eddine chitour, *la politique et la nouvel Order petrolier international*, op.cit., pp.669-346.

نيجيريا-،فيما تبلغ الاحتياطات الليبية المؤكدة من الغاز 37 ترليون قدم مكعب ، وهي مرشحة للارتفاع إلى ما بين 70 إلى 100 ترليون قدم مكعب.

وتأتي تونس - بفارق كبير- في المركز الثالث باحتياطي من النفط يقارب 308 مليون برميل ، بقدرة بلغت 66000 برميل /يوم عام 2003. و قد دخل تونس قائمة المصدرين للنفط لأول مرة في تاريخه عام 2000. و في المقابل يبلغ احتياطي تونس من الغاز حوالي 2.8 ترليون قدم مكعب ، حيث أنتجت 66 مليار قدم مكعب عام 2000⁽³⁾.

وتعتبر الجزائر البلد الطاقوي الرئيسي في منطقة المغرب العربي بحكم تنوع مواردها (البترول - الغاز) و النوعية الرفيعة لنفطها بالإضافة إلى الأفق الاستكشافية الواعدة فيها. و حسب تحقيق أعدته الشركة البريطانية للاستشارة " روبرتسون -Robertson" عام 1998 ، فان الجزائر أصبحت إحدى الدول المثيرة لاهتمام الشركات النفطية الدولية من حيث وفرة مشاريع جديدة للتقيب و الإنتاج في مجال النفط.

ووفقا للترتيب الذي خلص إليه هذا التحقيق ، تحتل الجزائر المركز السادس عالميا⁽¹⁾.

وقد كان للوتيرة المتصاعدة للاكتشافات في الحقول الجزائرية ، اثر سريع على الطاقات الإنتاجية الجزائرية من النفط و الغاز، و من ثم مستوى الصادرات لهذا البلد ، حيث بلغت صادرات المحروقات عام 1997 مستوى 104 مليار طن معادلا للنفط -T.E.P- أي بزيادة تقارب 10% مقارنة بسنة 1996 فيما ارتفع هذا الرقم إلى أكثر من 115 مليار ط.م.ن (T.E.P) عام 2000⁽²⁾.

احتياطي وإنتاج النفط والغاز في المغرب العربي (إحصائيات 2004)

إنتاج الغاز (مليار متر مكعب)	احتياطي الغاز (متر مكعب)	إنتاج البترول (آلاف برميل/يوم)	احتياطي البترول (مليار برميل)	
70 مليار متر مكعب -السادس عالميا-	160 ترليون قدم مكعب - السابع عالميا-	1.8 مليون برميل / يوما	11.8 مليار برميل	الجزائر
---	37 ترليون قدم مكعب	4.1 مليون برميل / يوما	5.29 مليار برميل	ليبيا
66 مليار متر مكعب	2.8 ترليون قدم	66 مليون برميل /	308 مليار برميل	تونس

⁽³⁾ *Energy internationall,agency.(february 2004.mars2005).*

⁽¹⁾ Amor khalife, *la reforme du secteur des hydrocarbure en algerie.naqd.*(no 12 printemps-été 1999),p.173.

⁽²⁾ 1 طن معادلا للنفط = 1 t.e.p. = 7.3 tone equivalent petrol برميل تقريبا.

	مكعب	يوميا (2003)		
---	199.8 تريليون قدم مكعب	5.966 مليون برميل / يوميا	17.398 مليار برميل	المجموع

الجدول رقم 6

المصدر:

Energy international agency energy international agency , mars 2005 , February 2004.

الموقع على الانترنت :

www.eia.doe.gov

المطلب الثالث

الاستثمارات النفطية الأمريكية في منطقة المغرب العربي

شكّلت الجزائر العشر السنوات الأخيرة محور الإستراتيجية النفطية في إفريقيا و شمال إفريقيا - بحكم عدة اعتبارات اقتصادية و سياسية - ، مقارنة بالسوق الليبية التي على الرغم من أهميتها ظلت معطيات التصادم السياسي بين الولايات المتحدة و ليبيا منذ السبعينات و خاصة منذ إعلان الحصار في نهاية الثمانينات ، حاجزا للشركات النفطية الأمريكية في طريق استثماراتها في سوق النفط الليبية و على هذا الأساس سيتم التركيز في المحور من البحث على " الحالة الجزائرية".

1- السوق الجزائرية:

تحلّت الجزائر موقعا محوريا في الخريطة جيو-إستراتيجية للرهانات الأمريكية على موارد النفط في إفريقيا، وقد كان للاكتشافات البترولية الهامة في الجزائر خلال سنتي 1994-1995 اثر مباشر على الرؤية الإستراتيجية الأمريكية للجزائر التي بدأت - في تلك الفترة رغم اثر الأزمة السياسية و الأمنية - تستقطب اهتمام المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي - البنك العالمي) و الشركات النفطية العالمية، بحكم الثقة المالية التي تحظى بها الجزائر.

وأكد هذا التوجه الأمريكي البراغمتي الجديد نحو الجزائر ريتشارد جاكسون **Richard Jackson** مدير شؤون شمال إفريقيا بكتابة الدول الأمريكية للشؤون الخارجية خلال ملتقى نظم بواشنطن في ماي 1996 حيث ركز على الاهتمام الجديد الذي توليه الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر بقوله: " تعتبر الجزائر اقتصاديا ، متعاملا رئيسيا و هاما...". فالجزائر " منتج معتبر للبترول و الغاز من النوع الرفيع ". و يكشف ريتشارد جاكسون التوجه الأمريكي الجديد نحو الجزائر بقوله : " لدينا رهان اقتصادي كبير في الجزائر (...). فنحن لدينا عجز في مؤسسة "الكزيم - بنك - exim - bank" مع الجزائر يقارب 2 مليار دولار ، منها 1.5 مليار مع شركة سوناطراك وحدها (...). و في نهاية القرن العشرين - يقول ر. جاكسون " سترتفع ميزانية سوناطراك إلى حوالي 18 مليار دولار . أنها أموال ضخمة و نريد حصتنا منها"⁽¹⁾.

(1) Bernard ravenel ,op.cit.,p.164.

وتؤكد هذه التصريحات الرهان النفطي الأمريكي المتزايد على الجزائر - منذ منتصف التسعينات - و اثر ذلك في تعزيز موقع الجزائر في سلم الاهتمامات الدولي و سياستها الإفريقية و المغاربية ، و هو ما يبرر من تصريحات " روبرت بيليترو " نائب كاتب الدولة لشؤون الشرق الأوسط حيث صرح أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي لدى عودته من الجزائر في افريل 1996، راسما بذلك معالم السياسة الأمريكية إزاء الجزائر : "الجزائر تعتبر ثاني اكبر بلد في إفريقيا، و هي تلعب دورا رياديا في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط (...)

و علاوة على الاهتمام الجيو-سياسي الأمريكي بالجزائر في ضمان المنطقة ،فان المصالح الأمريكية تتضمن أيضا الاستثمارات العمومية و الخاصة الأمريكية في مجال الطاقة بالجزائر ، عضو مستقر في منطقة الاوبيك"⁽²⁾.و ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن موارد الطاقة الهامة التي تملكها الجزائر تجعل من هذا البلد محور أي مشروع للتنمية الإقليمية في منطقة المغرب العربي و كذا الممون الرئيسي لأوروبا من الغاز و النفط ، مما يرشحها (الجزائر) للعب دور محوري في المنطقة المتوسطية الغربية.و قد وصف الخبراء الأمريكيون الجزائر في غضون جوان 1998 سنة إرسال بعثة استطلاع من كتابة الدولة و الكونغرس لإعداد تقرير عن الجزائر ، باعتبارها " قطبا طاويا و اعدا ".*

موقع الشركات الأمريكية في سوق الاستثمارات النفطية بالجزائر.

سجل قطاع المحروقات بالجزائر آفاقا جديدة منذ منتصف التسعينيات حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية النفطية في الجزائر بالشراكة مع "سوناطراك" ما لا يقل عن 8.6 مليار دولار خلال فترة (1999-2003) . و تأتي الشركات الأمريكية في المقدمة بنسبة مشاركة تفوق 35% ، متبوعة بالشركات الايطالية (14%) ، ثم الاسترالية (9%) ، فالبريطانية ، و الاندونيسية و الكندية بنسبة 8% لكل منها. أما الشركات الاستثمارية الفرنسية في هذا القطاع فتأتي متأخرة بنسبة 7% ، أما الباقي فتتقاسمه الشركات الروسية و الاسبانية و غيرها** .

وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية في تطوير حقول النفط الموجودة بالجزائر - و التي بلغت 7.7 مليار دولار لنفس الفترة لحساب نفس الفترة - ، فقد بلغت مساهمة الشركات الأمريكية فيها نسبة 20% ، بعد الشركات البريطانية (30%) ، و قبل الشركات الاسترالية (16%) و الاسبانية (15%)⁽¹⁾.

(2) Ibid.,p.164.

* هذا تقرير كان من إعداد بيير سالينجر - Pierre Salinger الذي حل بالجزائر في جوان 1998 في مهمة استطلاعية من كتابة الدولة و الكونغرس الأمريكيين لإعداد تقرير عن الجزائر

**أنظر المجلة الدورية لوزارة الطاقة و المناجم الجزائرية

Energie et mines revue périodique du ministre de l'énergie et des mines algérien avril 2004

(1) loc.cit.

وقد شهدت فترة (1991-1998) آفاقا استكشافية كبيرة بتوقيع 38 عقد بحث و سنة عقود تنقيب ، فيما تم تحقيق 33 اكتشافا منذ 1994 منها 15 خلال فترة (1994-1995) ، 10 (1996) و 10 اكتشافات أخرى عام 1997⁽²⁾.

و من خلال هذه المعطيات استخلاص ملاحظتين رئيسيتين هما:

- تمركز الاكتشافات الجديدة في محور جغرافي محدد : تسعة من مجموع اكتشافات (عام 1997) سجلت في حوض بركين الذي تؤكد الدراسات إلى حد الآن احتواؤه لما لا يقل عن 4 ملايين برميل ، مما يرشحه لان يكون محور التنقيب و الاستغلال النفطي في الصحراء الجزائرية بحكم المعرفة التقنية الجديدة لخضائمه الجيولوجية و الجغرافية*** .

- الصعود القوي للشركات الانجلو-ساكسونية و الأمريكية خاصة ، إذ أن الشركات التي أعلنت عن اكتشافات نفطية جديدة عام 1997 هي شركات انجل ساكسونية:
- اناداركو - anadarco - (4 اكتشافات).

- "لوزيانا لاند- lousiana land et exploration " e.l.l ("اكتشافان اثنان)

- "اركو - arco" (اكتشاف واحد)

- "بيترو كندا - canada petro" (اكتشاف واحد).

وقد انفردت الشركات الأمريكية الثلاث - "لوزيانا لاند- lousiana land and exploration " بحصة سبع(7) اكتشافات من مجموع عشرة خلال سنة 1997 ، مما يؤكد ديناميكية الرأسمال النفطي الأمريكي في التنقيب على المحروقات في الجزائر منذ 1990. كما يؤكد كذلك الدور الريادي لشركة "اناداركو - anadarco" التي بلغ مجموع اكتشافاتها في الحقول الجزائرية خلال سنوات 1995-1996-1997 سبعة (7) اكتشافات (المرتبة الأولى) ، متبوعة بشركة أمريكية أخرى - "لوزيانا لاند- (5 اكتشافات) في المرتبة الثانية ، ثم "أجيب- agip" الايطالية و سوناطراك (3 اكتشافات لكل منها) ، وبعدها "اركو" الأمريكية "سيبا" ، "موبيل و بترو كندا" (اكتشاف واحد لكل منها)⁽¹⁾.

وقد أكد رئيس شركة النفط الأمريكية "اناداركو" جون سينتر -John seitz- رهانه الكبير على حقول النفط الجزائرية قائلا: " نريد أن نرى جزائر أخرى بإمكانها أن تشكل 10 الى 20% من الإنتاج الإجمالي للشركة " ، علما انه منذ توقيع عقد مع سوناطراك عام 1998 اكتشفت شركة " اناداركو" و حدها ما يقارب 2.8 مليار برميل من النفط في الحقول الجزائرية⁽²⁾.

(2) Amour khalif, op.cit.,p.172.

*** انظر أشغال الندوة حول الاكتشافات في حوض بركين غدامس سابقا المنعقد في ديسمبر 1997.

(1) Amor khelif,op.,cit.p.173.

(2) *El watan*,(du 4septembre 2001no 3267).

وقد بلغت حصة هذه الشركة الأمريكية من إنتاج النفط في الجزائر ما يعادل 100 ألف برميل / يوم خلال سنة 2002، فيما يذهب "جون سبتز" إلى التوقع بأن إنتاج "اناداركو" من النفط في الجزائر مرشح لبلوغ أكثر من 700 ألف برميل / يوم عام 2006.

وكانت هذه الشركة النفطية الأمريكية وقعت عقدا جديدا للاستكشاف على المدى البعيد في الصحراء الجزائرية ، و يقول رئيس شركة " اناداركو " الأمريكية : " نعتقد أن هناك إمكانية لاكتشاف مليار آخر وربما ملياري برميل نفط في الجزائر. فهناك مخزون ضخم يمكن استغلاله في الحقول الموجودة وفي باقي الجزائر " (3)، و قد استطاعت شركة " اناداركو " أن تحقق خلال فترة 1993-1998 ما لا يقل عن 12 اكتشافا .

وتعتبر " اناداركو " الشركة البترولية الأجنبية الأولى بدون منازع في الجزائر خلال السنوات العشر الأخيرة ، وهي من أكثر الشركات تأهيلا في مجال نشاطات التنقيب / الاستكشاف و ذلك بمعدل اكتشافين -02- من مجموع سنة-06- اكتشافات عام 1996، و أربع-04- اكتشافات من مجموع عشرة -10- اكتشافات عام 1997

وقد ارتفع إنتاج شركة "اناداركو" من النفط في الجزائر من 30.000 برميل / يوم عام 1998 إلى 330.000 برميل/ لليوم عام 2002 و تجاوز عتبة 500.000 برميل / لليوم عام 2005⁽¹⁾.

ويتأكد من خلال هذه المعطيات أن الجزائر أصبحت منطقة إستراتيجية لنشاطات الشركة الأمريكية "اناداركو" حيث شكلت بالنسبة إليها عام 1997 ما يقارب نسبة 44% من إجمالي احتياطاتها من المحروقات السائلة و 26% من كل احتياطاتها المؤكدة (المحروقات السائلة و الغاز الطبيعي) ، مقابل 42% و 21% عام 1996⁽²⁾.

ويضاف إلى مركز "اناداركو" المحوري في الجزائر دور الشركتين الأمريكيتين الأخريين: "اركو" و "اموكو" اللتان سجلتا إلى حد الآن أرقاما استثمارية معتبرة. و قد استثمرت " الاكو" عام 1996 ما يعادل 400 مليون دولار في الحقل "روض البغل" ، فيما ارتفع هذا الرقم الى 440 مليون دولار عام 1997 ، مما يشكل نسبة 26% من إجمالي نفقات هذه الشركة خارج الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التنقيب و الإنتاج⁽³⁾.

كما حازت شركة "اموكو" بدورها على مركز متقدم على ضوء الاتفاق الهام الموقع عام 1998 مع سوناطراك ، و القاضي بتطوير و استغلال أربعة حقول غازية في منطقة " ان امناس" . علما ان مدة العقد حددت بعشرين (20) عاما. فيما تقدر استثمارات "اموكو" في هذا العقد ما يعادل 900 مليون

(3) loc.cit.

(1) Amor khelif ,op cit., p.173.

(2) loc.cit.

(3) loc.cit.

دولار ، عما ان شراكة مع " بريتش بيتر وليوم " البريطانية في مجمع دولي جديد (AMOCO/BP) سمح لها بمراقبة مراكز إستراتيجية في حقول الغاز الجزائرية.

وفي سياق عرض مؤشر لا سيطرة الشركات البترولية الأمريكية على السوق الجزائرية تجدر الإشارة إلى ان الشركات الأمريكية الثلاث (اناداركو-اركو-اموكو) ، و رغم أنها مصنفة ضمن فئة الشركات النفطية المستقلة(غير الحكومية)، إلا ان قدرتها الضاغطة على الساحة الدولية الأمريكية لا يستهان بها مما يفتح المجال لتأثير مصالح هذه الشركات في السوق النفطية الجزائرية على السياسة الأمريكية في المنطقة، و هو هامش يمكن ان يستغل في صالح الدبلوماسية الجزائرية إزاء واشنطن.

ويبرز مؤشر سيطرة الشركات الأمريكية مقارنة بالشركات الأوروبية من خلال حجم الاستثمارات التي بلغت بالنسبة للشركات الأمريكية في مجال الاستكشاف عام 1998 حوالي 850 مليون دولار أي ما يعادل تقريبا نصف نفقات الاستكشافات المسجلة منذ 1990⁽⁴⁾.

وقد سجل هذا الحجم المعتبر من الاستثمارات ارتفاعا جديدا على ضوء البرنامج الجديد للشركات الأمريكية التي رصدت 4 ملايين دولار لإنفاقها خلال الخمس سنوات الفاصلة بين (1998-2003)⁽⁵⁾

وتتجسد قوة رأس المال النفطي الأمريكي بالجزائر في ثلاث شركات رئيسية "انا داركو" في مجال الاستكشاف/الإنتاج، و "اركو" في مجال الاسترجاع ، و "اموكو" في مجال استغلال الغاز الطبيعي. وإذا ما أضيف إلى هذه الشركات الأمريكية شركة " بريتش بيتروليوم" "British petroleum" التي حققت خلال سنتي 2000-2001 اقتحاما ملحوظا للاستثمارات في حقول الغاز الجزائرية* ، فإنه يمكن التأكيد ان الشركات الانجلو- ساكسونية أخذت موقعا أساسيا و مهيمنا في سوق الطاقة الجزائرية مقارنة بالشركاء الأوروبيين و الفرنسيين التقليديين.

وقد وقعت شركة "اركو" الأمريكية في فيفري 1996 عقدا بقيمة 1.3 مليار دولار مع شركة سوناطراك للرفع من طاقة الحقل النفطي لـ "روض - البغل" ، قرب حاسي مسعود ، فيما وقعت "اموكو" في جويلية 1998 على عقد لاقتسام الإنتاج مع سوناطراك بقيمة 790 مليون دولار ، خاص باستغلال الحقول الغازية في الصحراء الجزائرية.

وتشكل الصادرات الجزائرية من المحروقات (الغاز الطبيعي المميع G.P.L أساسا) النسبة الساحقة للصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة الأمريكية ، التي بلغت أكثر من 7 مليار دولار عام 2004،

⁽⁴⁾ Amor khelif, op. cit., p.176.

⁽⁵⁾ سوناطراك الندوة العالمية للطاقة المنعقدة بهيوسن الأمريكية سبتمبر 1998

* عقد الشراكة الموقع بين بريتش -بيتروليوم وسونا طراك في 11 أوت 2001 بالجزائر يتعلق باستثمار 205 مليار دولار في حقول الغاز الجزائر " ان صالح لإنتاج 9 مليار متر مكعب من الغاز مخصصة للتصدير أنظر جريدة quotidien d'oran عدد13 أوت 2001

فيما تمثل التجهيزات البترولية أكثر من 50% من الواردات الجزائرية من الولايات المتحدة الأمريكية، - الممون الرئيسي للجزائر بالتجهيزات البترولية - متقدمة بكثير كلا من فرنسا ، ألمانيا و اليابان. (1) ويتوقع ان تشهد الصادرات الجزائرية من الغاز للولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا مضطربا خلال العشرين سنة القادمة ، و ذلك بطلب من الجانب الأمريكي ، علما ان حاجيات الولايات المتحدة الأمريكية من الغاز سترتفع بنسبة 50 % خلال السنوات الـ 18 القادمة ، لتبلغ 950 مليار متر مكعب (2)

وتعتبر الجزائر احد المصدرين الرئيسيين في إفريقيا من النفط للولايات المتحدة الأمريكية، فيما تغطي نيجيريا (في المرتبة الأولى) 36.5% من واردات النفط الأمريكية من إفريقيا، متبوعة بالجزائر في المركز الثاني (14.8%) ، ثم انغولا (12.5%) (3).

2- آفاق الاستثمارات النفطية الأمريكية في ليبيا:

استطاعت ليبيا - بعد التخلي رسميا عن برنامجها لأسلحة الدمار الشامل في ديسمبر 2003- ان تفتح آفاقا جديدة لاستثماراتها الاقتصادية مع الشركات الأمريكية و الأوروبية ، لا سيما في قطاع المحروقات ، وهو ما تأكد بعد رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية عن ليبيا في 2004 و تقديم ليبيا - لأسباب إستراتيجية - و عودا بتخصيص حصة كبيرة للشركات الأمريكية في سوق الاستثمارات في ليبيا . و يعتزم الأمريكيون اقتحام سوق الاستثمارات النفطية في ليبيا بعد فترة طويلة من الانسحاب حساب الشركات الأوروبية - الإيطالية ، الفرنسية و الألمانية بالخصوص - التي تستجيب كلية لإجراءات الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا .

وترى الشركات الأمريكية ان الفرصة مواتية لاستغلال التحول الاستراتيجي في السياسة الخارجية الليبية لاستدراك الفارق الذي يفصلها عن موقع الشركات الأوروبية في ليبيا ، علما ان 53 مليار دولار من حجم المخصصات الليبية لتطوير منشآتها البترولية(1) ، بالإضافة إلى مشاريع الاستثمار الضخمة المبرمجة في الآجال القريبة من شئنها ان تثير اهتمام المستثمرين الأجانب.

و قد عرضت ليبيا أكثر من 130 منطقة استثمارية على شركات الطاقة الدولية منذ أوائل 1999 ، غير ان العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1982، و تجديدها في عام 1986، أعاق بشكل كبير الشركات الأمريكية من الاستثمار في ليبيا ، و هي الشركات التي تمتلك الخبرات و التكنولوجيا الأكثر حداثة في مجال التنقيب عن النفط ، علما ان الصناعة النفطية الليبية مازت بحاجة إلى التحديث رغم وجود شركات فرنسية إيطالية و اسبانية و نمساوية بها.

(1) *Jeune Afrique*, (no du 29 mars.,1993).p.55.

(2) *El watan*,(novembre, 2002).pp. 8-9.

(3) *Marchés tropicaux* ,(28 août), p. 2235.

(1) Zakarya daoud, " les diplomaties du Maghreb : une réorientation stratégique vers les États-Unis in dossier," *le magherb* " questions internationales (n0 10-novembre –décembre 2004),p.124.

وتعد شركة "إيني" - ENI - الإيطالية ، و الفرنسية "توتال-الف" من اكبر الشركات المنافسة في ليبيا ويتوقع ان يتيح قرار رفع العقوبات الأمريكية على ليبيا منذ افريل 2004، فرصا جديدة لتطوير الصناعات النفطية الليبية- استكشاف و تكرير النفط و الغاز- و استئناف الجهود للتصدير الغاز المميع الذي تراجعت صناعته تحت ضغط الحصار .

وقد ذكرت جريدة " وول ستريت جورنال" في بداية فيفري 2004 ان شركات نفط أمريكية ضببت مع ممثلين ليبياين مخططا للعودة إلى الاستثمار في ليبيا ، مما يمهد الطريق أمام استئناف شركات النفط الأمريكية و من بينها مجموعة "اويزيس" -OASIS- التي غادرت ليبيا عام 1986 . و تضم مجموعة اوازييس ، شركات " ماراثون اويل" و " كونوكو فيليبس" و " اميرادا هيس" . و تحاول هذه المجموعة تمديد أجل التراخيص الخاصة بها في مناطق امتياز ليبية ، و التي ينتهي معظمها عام 2005 . و تخشي هذه المجموعة من فقدان فرصها الاستثمارية في ظل الأفاق التنافسية الحادة المرتقبة في السوق الليبية ، لا سيما مع الشركات الإيطالية (أجيب وايني) و النمساوية (او.ام دبليو) و الاسبانية (رييسول) أو الشركات التركية .

وبلغ إنتاج مجموعة اوازييس الأمريكية الذرة عام 1969 و تجاوز مليون برميل من النفط يوميا ، إلا ان امتياز المجموعة و غيرها من الشركات الأمريكية تعطل عام 1986 حين طبقت العقوبات النفطية . و قد مارست شركة " اوازييس" ، رفقة الشركات الأمريكية الأخرى (شيفرون تكساس و هاليبورتون و بنتشل غروبين) ضغوطا كبيرة على الادارة الأمريكية من اجل رفع العقوبات المفروضة على ليبيا آنذاك، محذرة من مخاطر استمرار هذه العقوبات على صناعة الطاقة الأمريكية التي تتمثل في استبعاد شركات النفط عن الاستثمارات الليبية لأجل قادمة.

و من الجدير بالذكر ان مجموعات شركات النفط الأمريكية عملة في ليبيا منذ الستينيات ، إلا ان شركتي اكسون و موبيل - اللتين اندمجتا في شركة واحدة هي " اكسون موبيل" - ، قد أجبرتا على مغادرة ليبيا عام 1982.

و رغم فرض " قانون الحظر الليبي - الإيراني " الأمريكي الذي سن عام 1996 و الذي يمنع الشركات من استثمار أكثر من 40 مليون دولار في العام في صناعة النفط الليبي ، إلا ان الشركات النفطية الأمريكية التي كانت تنشط في ليبيا احتفظت مبدئيا بمعداتها ، قبل ان يسمح الرئيس الأمريكي جورج بوش - بعد رفع العقوبات الدولية في سبتمبر 2003- لمسؤولي مجموعات نفطية أمريكية التوجه إلى ليبيا لجرد مواقعها الاستثمارية في هذا البلد.

المطلب الرابع

التعاون الفرنسي (الأوروبي) الجزائري في مجال الطاقة

أكدت دول جنوب أوروبا (إيطاليا ، فرنسا، اسبانيا) رهانها على التموين بالغاز الجزائري من خلال بناء شبكة أنابيب الغاز الضخمة " transmed" الرابطة بين الجزائر و إيطاليا عبر تونس و

أنبوب الغاز المغربي - الأوروبي " Europe - Maghreb " الرابط بين الجزائر و اسبانيا ، البرتغال و فرنسا عبر المغرب، و الذي أطلق عام 1998 ، في انتظار تجسيد مشروع "ميدغاز" - MEDGAZ- الذي يربط الجزائر باسبانيا بأنبوب تموين بالغاز في 2007، و الذي تصل طاقته الترمينية 8 مليار متر مكعب سنويا⁽²⁾.

أكد بيان صادر عن وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية أنه تم إنجاز أعمال أنبوب الناقل للغاز العابر للبحر الأبيض المتوسط (ميدغاز) والرابط بين الجزائر و اسبانيا . وأشار البيان إلى أنه تم استكمال الأشغال الخاصة بالجزء الواقع في الأراضي الجزائرية و لم يتبق إلا تكملة أعمال الخط الأرضي الرابط بين الميريا و البسييت اسبانيا ليتم اختتام مشروع ميدغاز بشكل نهائي* .

ومن المخطط أن يدخل أنبوب نقل الغاز والذي مقدر سعته بحوالي 8 مليارات متر مكعب سنويا من الغاز حيز التشغيل سنة 2009. وتم توكيل إنجاز هذا الأنبوب البالغ طولها 210 كم بالمياه العميقة⁽¹⁾ لخمس شركات متعددة الجنسيات، ليتم انجازه خلال الفترة المقررة .

وتمتلك شركة سونطراك 36 % من أسهم شركة " ميد غاز" و لقد شهد المشروع خلافات جزائية اسبانية لكن الحسم جاء لصالح الطرف الجزائري و ستدفع الشركة الاسبانية " غاز ناتورال " تعويضات مالية لصالح شركة سونطراك نتيجة انتهاك البنود القانونية للصفقة* ، و تشكل شبكات الغاز الجزائري شرقا و غربا مصدر تموين معتبر للاقتصاد الأوروبي الذي ارتفع طلبه من 350 مليار متر مكعب عام 1992 إلى 600 مليار متر مكعب عام 2000 وقد توزعت مبيعات الغاز الجزائري خلال السنوات العشر الأخيرة لعام 2000 (1992-2000) على النحو التالي :

26 لاطاليا 17.5 لفرنسا 17 لاسبانيا 9.5 لبلجيكا 4.5 لتركيا 3.5 للبرتغال و 3.5 للولايات المتحدة الأمريكية ، وتعتبر الجزائر من بين المومنين الثلاثة الرئيسيين لأوروبا بالغاز رفقة روسيا والنرويج ، حيث تستوعب أوروبا - حسب أكثر من 59 % من صادرات الغاز الجزائرية ، فيما

(1) Fathallah oualou ,op.,cit.pp.248-249.

* أنظر تصريحات وزير الطاقة الجزائري شكيب خليل لووكالة الأنباء الجزائرية 08-09 جويلية 2004.

(2) الجزائر: قرب الانتهاء من مشروع ميدغاز بشكل نهائي .

http://www.menafn.com/arabic/qn_news_story_s.asp?type=all&storyid=

* انظر تدخل وزير الطاقة والمناجم الجزائري شكيب خليل خلال الندوة المتوسطة ال 10 حول الغاز المنعقدة بالجزائر 30 سبتمبر 2003.

(1) *Exchanges commerciaux entre la France en algérie*, (15mars 2004 l'algérie).

تغطي الجزائر 88 % من حاجيا تالغاز للبرتغال و64 % لاسبانيا ، و 38% لايطاليا و24% لفرنسا و26% لليونان *

ويتوقع ان تزود الجزائر اسبانيا في حالة استكمال مشروع خط -عبر أنبوب ميد غاز - بحوالي 4 مليار متر مكعب ابتداء من عام 2007 علما ان الحصص الاستثمارية عبر مشروع "ميد غاز" تتوزع على النحو التالي : شركة سونطراك 20% سيبسا الاسبانية 20% والحصة الباقية موزعة بالتساوي 12% لكل واحدة منها بين كل من توتال - فينا الف "غاز فرنسا"، "بريتيش بيترول" "ايبردول" و"اينديزا" (1).

وقد استطاعة أوروبا الغربية بفضل احتياطي نفط بحر الشمال (7 ملايين برميل - يوميا) ، الحد من تبعيتها إزاء واردات النفط ، حيث تراجعت هذه التبعية بنسبة 97 عام 1973 إلى 55% عام 1997 ثم 50 عام 2000 كما استطاعت أوروبا بفضل موقعها الجغرافي المحوري ان تستغل مختلف شبكات الرابط بأنابيب الغاز بالإضافة إلى ارتفاع قدرتها التخزينية وخاصة تنويع مومنيها في الحد من سقف تبعيتها الخارجية 30 كأقصى حد حسب كل مصدر تموين وهو ما تدعم أكثر بفضل رهانها على التموين من مناطق غنية ومتنافسة الجزائر بحر الشمال روسيا وفي المستقبل على الشرق الأوسط بحر قزوين الكرايب وخليج غينيا.

وفيما يتعلق بالعلاقات الطاقوية بين الجزائر وفرنسا فقد سجلت تطور كبير خلال السنوات الأخيرة تحتل الجزائر مركز خامس مزود لفرنسا بالنفط وثالث ممون لها بالغاز (2).

وقد ضاعفت الواردات النفطية الفرنسية من الجزائر بنسبة 12 عام 2003 مقارنة بعام 2002 وتغطي الجزائر 11.5 من واردات الطاقة الفرنسية وأكثر من 20 من وارداتها من الغاز (1).

وفي مجال الاستثمارات استطاعت الشركتان الفرنسيتان توتال - فينا ايلف وغاز دوفراس تسجيل خطوات استثمارية كبيرة خلال سنوات الانفراج السياسي الأخير بين الجزائر وفرنسا حيث وقعت شركة توتال -فينا ايلف مع اركو الجزائر في سبتمبر 1999 على عقد يسمع لشركة الفرنسية بالحصول على 40 من أسهم اقتسام إنتاج حقل روض البغل وهو الاتفاق الذي عزاه المختصون لخلفيات سياسية ومن جهتها ظفرت شركة اونترابوز الفرنسية عام 2001 بعقد -89 مليون دولار و 2 مليار دينار - لتطوير إنتاج حقل منزل الجات - شمال .

(2) Bernard ravenel,op.,cit. p.166.

(1) Amor khalif,op.cit.,p.166.

وتجدر الإشارة إلى ان فشل اتفاق الغاز بين غاز فرنسا وسونطراك عام 1982 والذي شهد مفاوضات عسيرة كان له الأثر المباشر في إحداث القطيعة في العلاقات الغازية بين الجزائر وفرنسا منذ عام 1985 حيث حلت شركة بيشنل محل الشركة الفرنسية سوفريغاز -عام 1996 بارزيو و 1997 بسكيدة فيما تراجعت الصادرات الجزائرية من الغاز لفرنسا من 66 بالمئة من مجموع مبيعات الغاز الجزائري عام 1982 إلى 20 عام 1995⁽²⁾.

وقد تميزت الإستراتيجية الطاقوية الفرنسية بالنسبة للدولة والشركات إزاء الجزائر بالحدز الاستثمائي الذي ازداد حدة مع آثار الأزمة الأمنية في الجزائر خلال عشرية التسعينيات والتي كان المستثمرون اكبر الخاسرين فيها بحكم انسحابهم وحرهم من السوق الجزائرية تحت ضغط الهاجس الأمني وكانت شركة توتا المجموعة البترولية الفرنسية الوحيدة التي كان لها وجود مباشر في الجزائر قبل عام 2000 إذ بعد تأميم مصالحها في بداية عام 1970 سجلت هذه الشركة بترولية الفرنسية عودة ملحوظة في قطاع المحروقات الجزائرية خلال السنوات الأخيرة وتشارك توتال حاليا طبقا للعقد المبرم عام 1995 بنسبة 35 في حقول الغاز والسوائل بـ : تين - فوي - تابنقورت إلى جانب سونطراك 35 ورييسول 30 وتشارك شركة غاز - فرنسا من جهتها في تحديد بعض مصانع تمييع الغاز الجزائرية لاسيما في سكيدة وكذا تجهيز بعض الهياكل الغازية⁽³⁾.

ومن جانب العلاقات الطاقوية الأوروبية - الليبية تعتبر ليبيا شريكا نفطيا هاما للاتحاد الأوروبي الذي يستوعب 9 برميلا نفط في كل عشرة براميل تصدرها ليبيا⁽⁴⁾، وتعتبر ايطاليا 4 مليار دولار عام 1992 ثم ألمانيا فرنسا الزبائن الرئيسيين للمحروقات الليبية رغم قيود الحصار التي فرضت على ليبيا قبل انفراج الأزمة والتحول في السياسة الليبية تجاه الغرب.

المطلب الخامس

خلاصة استنتاجيه

يبدو من خلال هذا العرض المقارن ان سيطرة الشركات الأمريكية على السوق النفطية الجزائرية مقارنة بالشركات الأوروبية عامة والفرنسية تحديدا أخذت منحى تأكديا في السنوات العشر الأخيرة وعليه فان هامش المنافسة الأمريكية -الأوروبية من جهة والامريكو -الفرنسية من جهة أخرى يطرح بشكل واضح حرص الشركات الأمريكية على التحكم في مصادر التموينات الجزائرية خاصة لأوروبا وفرنسا ومن هذا المنطق يمكن طرح الملاحظات التالية :

(2) Ibid.,p.186.

(3) *Les échos*, (20 novembre 1995).

(4) Fathallah oulalou,op.cit.,p.109.

- هل من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية انفراد أوروبا بإستراتيجية نفطية مستقلة وبالتالي ضمان حاجياتها بعيدا عن ضغط التبعية للإستراتيجية الأمريكية في هذا المجال الاستراتيجي ؟
- ألا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية ان تفكر في الانفراد بتموينات الغاز الجزائري لتحويل بيعها إلى أوروبا كورقة ضغط يلجا إليها عند الحاجة التنافسية ؟
- في مجال المنافسة الأمريكية - الأوروبية اليابانية يعتبر قطاع البيترو كيمياة نشاطا مربحا وإذا ما سيطرت أوروبا على تموينات الغاز الجزائري فان الاستثمارات في المنتوجات المستخرجة ستكون في أوروبا مما يفتح مجال المنافسة في إنتاج ألياف النسيج .

وعلى هذا الأساس يطرح أمام الأمريكيين خياران :

- السماح للأوروبيين بهامش الاستقلالية مع الرهان على شراكة بالتراضي مع أوروبا .
- مضاعفة الرقابة على إنتاج وتسويق الغاز في آسيا الوسطى والجزائر للاستثمار بأنفسهم في مجال البيترو كيمياة بأوروبا .
- ومهما يكن فان التبعية الإستراتيجية النفطية لأوروبا وفرنسا إزاء الولايات المتحدة الأمريكية تبدو إلى حد الآن واضحة وحتى فيما يتعلق بوضع أنبوب الغاز الجزائري - الأوروبي او ما يخص مراقبته تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا حاسما خلال المؤشرات التالية :
- دور شركة بيشتل في وضع الأنابيب وكذا عملية التمويل .
- مشاركة رؤوس الأموال الأمريكية في الشركة الاسبانية اينغاز - لإنتاج الكهرباء
- التدخل الأمريكي في سياسة الطاقة الايطالية من خلال دفعها نحو خيار التنويع ودعم الرهان على ممون رئيسي مثل الجزائر وهو مايعتبره الايطاليين محاولة لإزاحة الايطاليين من المركز المتقدم الذي يحتلونه في سوق الغاز الجزائرية علما أن ايطاليا تعتبر الزبون الأول من الغاز الطبيعي الجزائري متقدمة كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية واسبانيا⁽¹⁾.
- ويؤكد احد خبراء النفط الأمريكي هذا التوجه الأمريكي المراهن على السوق الجزائرية وفرص الاستثمار فيها وحرص الشركات البترولية على الانفراد بهذا المجال الاستثماري الضخم بقوله منذ 1995 " ان هناك قانونا جديدا حول المحروقات في الجزائر منذ 1991 مما سمح أخيرا للشركات الأجنبية بالشراكة مع الشركة العمومية الجزائرية سوناطراك فكان من الطبيعي ان نقترح الجزائر أليس كذلك ؟ أنها مهمتنا وما على الفرنسيين إلا أن يكونوا في المستوى أما نحن فنعلم ان هناك أياما مشرقة في الجنوب الجزائري بالنسبة للشركات الأمريكية⁽¹⁾.

(1) Bernard ravenel,op.cit.,p.166.

(1) La Croix ,(13 avril1995).

- ويضاف إلى عامل المنافسة الأمريكية القوية في هذا المجال عنصر التنافس الأوروبي لاسيما دور الشركات الإيطالية النفطية بالجزائر لا سيما وان إيطاليا واسبانيا أبديا استعدادا أكبر من فرنسا لالمغامرة في سوق الاستثمارات الجزائرية خلال الفترات الأمنية الصعبة التي مرت بها الجزائر في النصف الأول من التسعينيات .